

Field Medical Foundation المؤسسة الطبية الميدانية



نموذج الاتفاقية الإطارية Framework Agreement form

The Contract has been executed in two identical copies in the English and Arabic languages. In the event of any conflict, the English version of the Contract prevails./

تم توقيع هذا العقد من نسختين متطابقتين باللغتين الإنجليزية والعربية. وفي حالة نشوب أي نزاع بشأن العقد، ستكون الأولوية للعقد المكتوب باللغة الإنجليزية.

FRAMEWORK AGREEMENT	اتفاقية إطارية
FMF contract reference number: <i>[insert]</i>	الرقم المرجعي الخاص بالمؤسسة الطبية الميدانية : [أدخل هنا]
THIS AGREEMENT is dated <i>[insert date of execution or date of last signature]</i>	تاريخ الاتفاقية [أدخل تاريخ التنفيذ أو تاريخ آخر توقيع]
PARTIES	الأطراف
(1) Field Medical Foundation , <i>[insert office and address details]</i> (the "Customer");	(1) المؤسسة الطبية الميدانية، [أدخل المكتب و تفاصيل العنوان] ("العميل")،
AND	
(2) <i>[Name of supplier]</i> , whose registered office is at <i>[address]</i> (the "Supplier"), (each a "Party" and, together, the "Parties").	(2) [اسم المورد] ، يقع مكتبه المسجل في [العنوان] ("المورد")، (يشار إلى كل واحد على حدة باسم "الطرف" ومجتمعين باسم "الأطراف").
RECITALS	الحيثيات
(A) The Customer has invited the Supplier to enter into this framework agreement (the "Framework Agreement" or "Agreement") to provide goods to the Customer [and the Framework Purchasers] <u>[include if required]</u> from time to time on a call off basis.	(A) قام العميل بدعوة المورد لإبرام هذه الاتفاقية الإطارية ("الاتفاقية الإطارية" أو "الاتفاقية") بهدف توريد المشتريات للعميل [والمشتري بموجب الاتفاقات الإطارية] [إذا تطلب الأمر] من وقت لآخر على أساس إمكانية وضع نهاية للعقد.
(B) This Framework Agreement sets out the general principles applicable to all supplies of goods by the Supplier to the Customer [and the Framework Purchasers] <u>[include if required]</u> . The specific provisions applicable to each supply of goods will be set out in individual purchase order forms, which may be issued by the Customer [or any of the Framework Purchasers] <u>[include if required]</u> .	(B) تحدد هذه الاتفاقية الإطارية المبادئ العامة التي تنطبق على توريد المورد للمشتريات إلى العميل [المشتري بموجب الاتفاقيات الإطارية] [إذا تطلب الأمر] . سيتم إنشاء طلب أمر شراء منفصل لكل عملية توريد للمشتريات، حيث سيتم توضيح الأحكام المحددة المنطبقة عليها، والتي يمكن إصدارها من قبل العميل [أو المشتري بموجب الاتفاقيات الإطارية] [إذا تطلب الأمر] .
GENERAL PROVISIONS	الأحكام العامة
1. DEFINITIONS AND INTERPRETATION	1. التعريفات والتفسيرات
1.1 In this Agreement unless the context requires otherwise:	1.1 في هذه الاتفاقية، ما لم يدل السياق على خلاف ذلك:
(a) Contract : has the meaning given to it in Clause 3.3 of the Agreement.	(a) العقد: المعنى المخصص له في البند 3.3 من الاتفاقية.
(b) Customer Personal Data : has the meaning given in Clause 21.1 of the Agreement.	(b) بيانات العميل الشخصية: تشير إلى المعنى الممنوح لها في البند 21.1 في الاتفاقية.
(c) Deliverables : all documents, products and materials developed by the Supplier or its agents, contractors and employees as part of or in relation to the Goods in	(c) المخرجات: جميع الوثائق والمنتجات والمواد التي طورها المورد أو وكلائه أو المتعاقدين معه أو موظفيه كجزء من المشتريات أو فيما يتعلق بها بأي شكل من أشكال الوسائط، ومنها على سبيل المثال

any form of media, including without limitation drawings, maps, plans, diagrams, designs, pictures, computer programs, data, specifications and reports (including drafts).	لا الحصر الرسومات والخرائط والخطط والرسوم البيانية والتصميمات والصور وبرامج الكمبيوتر والبيانات والمواصفات والتقارير (بما في ذلك مسودات التقارير).
(d) Order: any order of Goods by the Customer pursuant to a Purchase Order Form.	(d) الأمر: أي طلب لتوريد المشتريات من قبل العميل وفقاً لنموذج أمر الشراء.
(e) Personal Data: has the meaning given to it under Applicable Privacy Laws.	(e) البيانات الشخصية: تحمل المعنى المشار إليه لها في قوانين الخصوصية ذات الصلة.
(f) Purchase Order Form: has the meaning given to it in Clause 3.2 of the Agreement.	(f) نموذج أمر الشراء: تعني ما تم وصفه به في بند 3.2 من الاتفاقية.
(g) FMF: Field Medical Foundation , a comprehensive community-based, non-profit, developmental organization that seeks to be a pioneer in humanitarian action through its health, relief, and development services, which aims to improve community health and build capacity through projects and services provided with high quality and high credibility.	(g) المؤسسة : المؤسسة الطبية الميدانية، وهي مؤسسة غير ربحية مجتمعية تنموية شاملة تسعى ان تكون رائدة في العمل الإنساني و ذلك عبر خدماتها الصحية و الإغاثية و التنموية و التي تهدف إلى تحسين صحة المجتمع وبناء القدرات من خلال المشاريع و الخدمات المقدمة ذات الجودة و المصداقية العالية.
1.2 If there is any conflict or ambiguity between the terms of the documents listed below, a term contained in a document higher in the list shall have priority over one contained in a document lower in the list:	1.2 إذا نشأ أي خلاف أو ليس بين شروط الوثائق الواردة أدناه، يطبق الشرط المذكور في الوثيقة الموجودة في أعلى القائمة ويأخذ الأولوية عن الشرط المذكور في الوثيقة التي تأتي أسفل منه في القائمة:
(a) this form of the Agreement;	(a) نموذج الاتفاقية هذا،
(b) the Purchase Order Form;	(b) نموذج أمر الشراء،
(c) any tender documents including the invitation to tender and conditions of tendering. Where additional terms or particulars contained within those tender documents are not reflected in this Agreement and/or any Purchase Order Form, such terms or particulars shall not be incorporated into the Agreement and/or Contract unless the Customer has relied on them and entered into the Agreement and/or Contract on that basis; and	(c) أي مستند يتعلق بالعطاءات بما في ذلك الدعوة لدخول العطاء وشروط العطاء. عندما لا تنعكس أي شروط أو بنود إضافية تابعة لأي مستند يتعلق بالعطاء في هذه الاتفاقية و/أو نموذج أمر الشراء، فإنه لا يمكن دمج تلك الشروط والبنود في الاتفاقية أو العقد إلا إذا كان العميل يستند إليها وأدخلت في الاتفاقية و/أو العقد على هذا الأساس، و
(d) any invoice or quotation provided by the Supplier.	(d) أي فاتورة أو عروض أسعار يقدمها المورد.
For the avoidance of doubt, any terms and conditions attached to any invoice or quotation provided by the Supplier shall have no effect and shall not form part of the Agreement and/or any Contract.	ولتجنب الشك، لن يكون هناك أي تأثير لأي شروط وأحكام ملحقة بأي فاتورة أو عرض أسعار مقدم من قبل المورد ولن تشكل أي جزء من الاتفاقية و/أو العقد.

1.3	In this Agreement, unless the context requires otherwise, the following rules apply:	سيتم تطبيق القواعد التالية في تلك الاتفاقية ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:	1.3
(a)	A person includes a natural person, corporate or unincorporated body (whether or not having separate legal personality).	(a) يشمل مصطلح الشخص في هذا العقد، الشخص الطبيعي أو الاعتباري سواء كان مسجلاً أم سواء كان لديه شخصية قانونية مستقلة أم لا.	
(b)	A reference to a Party includes its personal representatives, successors or permitted assigns.	(b) تشمل الإشارة إلى أي طرف ممثلي ذلك الطرف وخلفاؤه والمتنازل لهم من قبله..	
(c)	[A reference to a "Party" or the "Customer" shall be interpreted to include a Framework Purchaser in the context of a provision relating to a Contract entered into between the Supplier and a Framework Purchaser.] [include if required]	(c) [يجب أن تفسر أي إشارة إلى "الطرف" أو "العميل" لتتضمن المشتري بموجب الاتفاقيات الإطارية في سياق أي حكم متعلق بالعقد بين المورد والمشتري بموجب الاتفاقيات الإطارية.] [أدرج هذه الفقرة إذا لزم الأمر].	
(d)	A reference to a statute or statutory provision is a reference to such statute or provision as amended or re-enacted. A reference to a statute or statutory provision includes any subordinate legislation made under that statute or statutory provision, as amended or re-enacted.	(d) تعد الإشارة إلى أي قانون أو تشريع، إشارة إلى ذلك القانون أو التشريع بصيغته المعدلة أو المعاد إصدارها. تشمل الإشارة إلى أي قانون أو تشريع فرعي منبثق من ذلك القانون أو التشريع وقتما يتم تعديله أو إعادة إصداره.	
(e)	Any phrase introduced by the terms "including", "include", "in particular" or any similar expression shall be construed as illustrative and shall not limit the sense of the words preceding those terms.	(e) تُفسر أية عبارة تسبقها كلمات مثل "بما في ذلك" أو "تشمل" أو "بالأخص" أو أي تعبير مشابه على أنها عبارة توضيحية ولا تحد من معنى الكلمات التي تسبق هذه المصطلحات.	
2.	DURATION AND COMMENCEMENT	المدة وتاريخ البداية	2.
2.1	The Agreement shall commence on [the date of this Agreement or ****] and shall end on [insert end date] ("Initial Term").	2.1 يبدأ سريان هذه الاتفاقية في [تاريخ البداية أو ****] ووينتهي في [أدخل تاريخ النهاية] ("الفترة الأولية").	2.1
2.2	The Agreement at the end of the Initial Term may be renewed for another [insert length of renewal], subject to the mutual agreement of both Parties. No further renewals will be allowed.	2.2 يجوز تجديد الاتفاقية عند نهاية الفترة الأولية لفترة أخرى [أدخل مدة التجديد]، وفقاً لاتفاق الطرفين. ولا يجوز تجديد الاتفاقية لفترة أخرى بعد ذلك.	2.2
3.	GOODS	المشتريات	3.
3.1	The Supplier is appointed to provide the goods listed in Schedule 1 (the "Goods").	3.1 تم تعيين المورد لغايات توريد المشتريات المدرجة في المرفق الأول ("المشتريات").	3.1
3.2	The Customer [and/or any Framework Purchaser] [include if required] may, at its absolute discretion and from time to time during the term of the Agreement, order specific Goods from the Supplier using the	3.2 يجوز للعميل [و/أو أي المشتري بموجب الاتفاقية الإطارية] [إذا كان قابلاً للتطبيق] وفقاً لتقديره المطلق ومن وقت لآخر طوال فترة الاتفاقية بطلب بضائع معينة من المورد من خلال استخدام نموذج أمر الشراء بالشكل الملحق بهذه الاتفاقية	3.2

	Purchase Order Form, a template version of which is attached to this Agreement.	
3.3	The contract between the Supplier and the Customer [or Framework Purchaser] in respect of any individual order of Goods will comprise the terms of this Agreement and the applicable Purchase Order Form (together, the "Contract").	3.3 يشتمل العقد المبرم بين المورد والعميل (أو المشتري بموجب الاتفاقيات الإطارية] بخصوص أي طلب فردي للمشتريات على شروط الاتفاقية و نموذج أمر الشراء (المشار إليهما معاً باسم "العقد").
3.4	The Parties acknowledge and agree that:	3.4 يقر الطرفان ويوافقان على ما يلي:
	(a) the supply of goods under this Agreement is not an exclusive arrangement;	(a) لا يشكل توريد المشتريات بموجب هذه الاتفاقية أي علاقة حصرية،
	(b) the Customer may purchase from any third party goods that are the same as, or comparable to, the Goods.	(b) يجوز للعميل شراء بضائع من الغير مشابهة أو مختلفة عن تلك التي يوردها المورد من الغير.
	(c) the Supplier may supply to any third party goods that are the same as, or comparable to, the Goods.	(c) يجوز للمورد توريد نفس المشتريات أو بضائع مشابهة للغير.
3.5	No undertaking nor any form of statement, representation or obligation shall be made or be deemed to have been made by the Customer in respect of the total quantities of values of the Goods to be ordered by them pursuant to this Agreement, and the Supplier acknowledges and agrees that it has not entered into this Agreement on the basis of any such undertaking, statement or representation.	3.5 لا يجوز عمل أي نوع من البيانات أو الأقرارات أو الالتزامات أو اعتبار أنه قد تم عملها من قبل العميل فيما يتعلق بإجمالي قيمة المشتريات المطلوبة بموجب هذه الاتفاقية، ويقر المورد ويوافق على أنه لن يبرم تلك الاتفاقية على أساس أي تعهد أو بيان أو تقرير من هذا القبيل.
4.	PRICE FOR THE GOODS	4. سعر المشتريات
4.1	The price for Goods called off from this Agreement shall be calculated in accordance with the reference rates on the BOQs and the financial offer.	4.1 يتم احتساب رسوم البضاعة الملغاة من هذه الاتفاقية طبقاً للأسعار المرجعية المحددة في جدول الكميات والعرض المالي.
4.2	The reference rates for the Goods shall remain fixed for [the duration of this Agreement	4.2 تكون جميع الأسعار المرجعية للمشتريات ثابتة وغير قابلة للتغيير طوال فترة الاتفاقية
4.3	The Supplier shall:	4.3 يجب على المورد أن
	(a) provide a competitive price for the Goods at all times; and	(a) يقدم عرض سعر تنافسي للمشتريات في جميع الأوقات،
	(b) advise the Customer of potential savings for every order placed by the Customer.	(b) يقدم المشورة للعميل بخصوص أي إمكانيات للتوفير في كل طلب شراء يقدمه العميل.
4.4	Unless stated in Schedule 1 or the applicable Purchase Order Form, prices shall be deemed to include packing, labelling, carriage, insurance, delivery, storage, royalties and licence fees (if applicable), quality assurance and quality control costs and all other charges,	4.4 ما لم يحدد ذلك في المرفق الأول أو نموذج أمر الشراء المعمول به، سوف تشمل الأسعار التغليف والتعبئة، التصنيف، النقل، التأمين، التوصيل، التخزين، ورسوم الترخيص والرخصة (إن وجدت)، وتكاليف ضمان الجودة وضبط الجودة وجميع الرسوم، والضرائب، والجمارك

	taxes, duties and impositions and shall not be subject to alteration for any reason whatsoever.	والرسوم الأخرى ولا يجوز أن تخضع للتغيير لأي سبب من الأسباب.
5.	INVOICING AND PAYMENT	5. الفواتير والسادد
5.1	Invoices for the Goods supplied under a Contract shall be sent on, or after, delivery of the Goods to the Customer's satisfaction. Each invoice must quote the order number, be in the currency stated in [the applicable Purchase Order Form and addressed to FMF address, kahormakser ,14 Oct next of the ministry of education]	5.1 يجب إرسال فواتير المشتريات المقدمة بموجب العقد إلى العميل عند تسليم المشتريات أو بعد تسليم المشتريات على الشكل الذي يرضى العميل. ويجب أن تحتوي كل فاتورة على رقم الطلب طبقاً للعملة المذكورة في [نموذج أمر الشراء المعمول به] وإرساله إلى [عنوان المؤسسة الطبية الميدانية حي 14 أكتوبر خورمكسر جوار مكتب التربية والتعليم
5.2	Correctly rendered invoices will be paid either within 45 days from the date of invoice or within 45 days of delivery,	5.2 سيتم سداد الفواتير المقدمة بشكل صحيح في غضون 45 يوم من تاريخ الفاتورة أو خلال 45 يوم من تاريخ تسليم البضاعة، أيهما أبعد.
5.3	Without prejudice to its rights in Clause 9.1, the Customer reserves the right to withhold payment or (where payment was already made) request a reimbursement in respect of Goods supplied which are defective, rejected or otherwise not in accordance with the requirements of the applicable Contract.	5.3 يحتفظ العميل بحقه، بدون الحد من حقوقه المنصوص عليها في البند 9.1 في الامتناع عن الدفع أو (عند القيام بالدفع بالفعل) طلب استرداد الأموال فيما يتعلق بالمشتريات المقدمة التي تبين أنها كانت معيبة أو مرفوضة أو غير متوافقة مع متطلبات الاتفاقية و/أو العقد المعمول به.
5.4	The Customer may, without limiting any other rights or remedies it may have, set off any amount owed to it by the Supplier against any amounts payable by it to the Supplier under the Agreement and/or any Contract.	5.4 يحق للعميل، بدون الحد من حقوقه أو سبل الانتصاف الأخرى المتاحة له، أن يخصم أية مبالغ مالية مستحقة له على المورد من أية مبالغ مالية يستحقها المورد بموجب هذا العقد.
5.5	All invoices provided under this Contract must be accurate and complete including a correct purchase order number. Where any invoice provided under this Contract is rejected by the Customer on the grounds that the invoice is inaccurate or incomplete including if the purchase order number is inaccurate or missing, the Supplier shall re-submit a corrected invoice upon the Customer's request. For the avoidance of doubt, correct invoices shall be payable within 15 working days of receipt by the Customer.	5.5 يجب أن تكون جميع الفواتير المقدمة بموجب هذا العقد دقيقة ومستكملة، وأن تشمل على رقم طلب الشراء الصحيح. عند رفض العميل لأي فاتورة مقدمة بموجب هذا العقد على أساس أن الفاتورة غير دقيقة أو غير مستكملة، بما في ذلك، في حالة كان رقم طلب الشراء غير دقيق أو غير موجود، يجب على المورد أن يعيد تقديم فاتورة مصححة بناءً على طلب العميل. وقطعاً للشكوك، يجب دفع الفواتير الصحيحة في غضون 15 يوم عمل من تاريخ استلام العميل لها..
6.	CHANGE TO GOODS AND UNAVAILABILITY OF GOODS	6. تغيير المشتريات وعدم توفرها
6.1	For each Order, the Customer may at any time, in writing, make reasonable changes to the Goods described in a Purchase Order Form. If any changes cause an increase or decrease in the cost of, or the time required for the supply or performance of, such Goods, an equitable adjustment shall be made in Supplier's fee or delivery schedule, or both. Any Supplier claim for an adjustment must be asserted within 10 days [amend if required] of Supplier's receipt of the change notification, and must be approved in writing. If such adjustment cannot	6.1 يحق للعميل في أي وقت، فيما يتعلق بكل طلب، إجراء تغييرات معقولة، على أن تكون بشكل خطي، على المشتريات المذكورة في نموذج أمر الشراء. وإذا تسببت تلك التغييرات في حدوث زيادة أو نقصان في التكلفة أو الوقت اللازم لتقديم المشتريات أو تنفيذها، يجب عمل أن ينعكس ذلك بشكل عادل على رسوم المورد و/أو موعد التسليم. يجب أن يتم الموافقة كتابياً على أي طلب للتعديل من جانب المورد في خلال 10 أيام [يمكن تغيير المدة إذا لزم الأمر] من استلام المورد إخطار التغيير. إذا لم يكن من الممكن الموافقة على تلك التعديلات، يجوز للعميل الرجوع للمواصفات الأصلية أو إلغاء الطلب، ولكن في هذه الحال سوف يقوم العميل بدفع أي

	be agreed, the Customer may revert to the original specification or cancel the Order in which case it will reimburse the Supplier for any direct costs reasonably incurred by the Supplier prior to cancellation, which costs the Supplier will take all reasonable steps to minimise.	مبالغ تكبدها المورد قبل عملية الإلغاء، حيث سيقوم المورد باتخاذ كل الخطوات المعقولة لتخفيض هذه التكاليف.
6.2	The Customer may at any time, in writing, make reasonable changes to the Goods described the BOQs and financial offer form in accordance with Clause 25.6.	6.2 يجوز للعميل في أي وقت إجراء تغييرات معقولة على المشتريات المنصوص عليها في نموذج جدول الكميات والعرض المالي بموجب البند 25.6 على أن يتم ذلك بشكل خطي.
6.3	The Supplier shall promptly give notice to the Customer in the event that the Supplier considers there is a reasonable chance that it will be unable to supply, or there will be significant delays in the supply of the Goods as described in:	6.3 يجب على المورد أن يقوم فورًا بإخطار العميل في حال توقعه عدم قدرته على توريد المشتريات، أو حدوث تأخير كبير في موعد تسليم المشتريات المنصوص عليها في:
	(a) a Purchase Order Form; or	(a) نموذج أمر الشراء، أو
	(b) Schedule 1 to this Agreement.	(b) المرفق الأول من هذه الاتفاقية.
6.4	If the Supplier gives notice under Clause 6.3(a), the Customer will have the right to terminate the Contract in accordance with Clause 19.2. If the Supplier gives notice under Clause 6.3(b), the Parties shall amend the description of Goods in Schedule 1 in accordance with Clause 6.2.	6.4 إذا قام المورد بإرسال الإخطار بموجب البند 6.3(أ)، يحق للعميل إنهاء العقد وفقًا لبند 19.2. وإذا قام المورد بإرسال إخطار بموجب البند 6.3(ب)، يجب على الطرفين تعديل وصف المشتريات المذكور في نموذج جدول الكميات والعرض المالي وفقًا للبند 6.2.
7.	THE GOODS	7. المشتريات
7.1	The Supplier represents and warrants that it has the right to and shall sell the Goods free of any charge, lien or other encumbrance.	7.1 يتعهد المورد ويضمن بأن لديه الحق في بيع المشتريات من دون أية رسوم أو رهن أو أي مبالغ أخرى.
7.2	In providing the Goods, the Supplier shall:	7.2 عند توريد المشتريات، يجب على المورد القيام بما يلي
	(a) ensure that the Goods shall correspond with their description and specifications in the Agreement, and if applicable, the Purchase Order Form for that Order and any other specification or quality documentation agreed by the parties, and that they comply with all applicable statutory and regulatory requirements;	(a) ضمان تطابق المشتريات مع الوصف والمواصفات المنصوص عليها في الاتفاقية، وإن وجد، نموذج أمر الشراء الخاص بهذا الطلب أو أي مواصفات أو وثائق جديدة تم الاتفاق عليها من قبل الأطراف، وأنها تتوافق مع جميع المتطلبات التشريعية والتنظيمية المعمول بها.
	(b) ensure that the Goods shall be of satisfactory quality	(b) ضمان جودة البضاعة بحيث تكون ذات مستوى مقبول من حيث الجودة
	(c) use the best quality goods, materials, standards and techniques, and ensure that the Goods, will be free from defects in workmanship, material and design;	(c) استخدام أفضل المشتريات والمواد والمعايير والتقنيات، والتأكد من خلوها من أية عيوب فيما يتعلق بالتصميم والمواد المستخدمة والإتقان في العمل.
	(d) ensure that the Goods shall comply with all applicable statutory and regulatory requirements relating to the	(d) ضمان الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية السارية ذات الصلة بالتصنيع،

	manufacture, labelling, packaging, storage, handling and delivery of the Goods;	والتصنيف، والتغليف، والتخزين، واستلام وتسليم المشتريات،
(e)	ensure that the Goods are stored and shipped under such storage conditions as are appropriate to ensure that the Goods are maintained in good condition at all times during the delivery process	(e) التأكد من تخزين المشتريات وشحنها في ظروف تخزين مناسبة لضمان الحفاظ على المشتريات في حالة جيدة في كل الأوقات أثناء عملية التوصيل
(f)	not do or omit to do anything which may cause the Customer to lose any licence, authority, consent or permission on which it relies for the purposes of conducting its business, and the Supplier acknowledges that the Customer may rely or act on the Goods; and	(f) الامتناع عن التصرف أو عدم التصرف بشكل قد يعرض العميل لفقدان أي رخصة أو سلطة أو موافقة أو تصريح يعتمد عليه في إدارة أعماله، ويقر المورد أنه يمكن للعميل أن يعتمد على المشتريات أو يتصرف فيها.
(g)	not infringe the rights of any third party or cause the Customer to infringe any such rights.	(g) عدم انتهاك حقوق أي طرف ثالث أو أن التسبب في انتهاك العميل لأي من تلك الحقوق.
7.3	The Supplier represents and warrants that it has obtained and shall make available to the Customer all licences, clearances, permissions, authorisations, consents and permits necessary to carry out its obligations under the Agreement.	7.3 يتعهد المورد ويضمن حصوله على جميع الرخص والإجازات والأذونات والتصاريح والموافقات والترخيص اللازمة لتنفيذ التزاماته بموجب الاتفاقية.
7.4	The Customer reserves the right at any time before or after delivery to inspect and test the Goods and inspect the premises where the Goods are being manufactured or stored. The Customer's inspector may adopt any reasonable means to satisfy himself or herself that the correct materials, workmanship and/or care and skill are or have been used.	7.4 يحتفظ العميل بحقه في فحص المشتريات واختبارها وفحص المباني التي يجري فيها تصنيع أو تخزين المشتريات، وذلك في أي وقت قبل التسليم أو بعده، ويجوز أن يستخدم المفتش التابع للعميل أية وسائل معقولة لضمان استخدام المواد الصحيحة وإتقان العمل والعناية اللازمة والمهارات المستخدمة.
7.5	If following such inspection or testing the Customer considers that the Goods do not conform or are unlikely to comply with the Supplier's undertakings at Clause 7.2, the Customer shall inform the Supplier and at its discretion may exercise its rights under Clause 9.	7.5 بعد إجراء هذا الفحص أو الاختبارات، إذا رأى العميل عدم توافق المشتريات مع تعهدات المورد المبينة في الشرط 7.2 أو من غير المرجح أن تمتثل لها، سوف يقوم العميل بإخطار المورد بذلك، ووفقاً لتقديره فإنه يجوز له ممارسة حقوقه بموجب البند 9.
7.6	Notwithstanding any such inspection or testing, the Supplier shall remain fully responsible for the Goods and any such inspection or testing shall not reduce or otherwise affect the Supplier's obligations under the Agreement, and the Customer shall have the right to conduct further inspections and tests after the Supplier has carried out its remedial actions.	7.6 بغض النظر عن أي عملية للفحص أو الاختبار، يتحمل المورد المسؤولية الكاملة عن المشتريات، ولا يحد هذا الفحص أو الاختبار من التزامات المورد بموجب هذا العقد أو يؤثر عليها، ويمتلك العميل الحق في إجراء المزيد من الفحوصات وعمليات التفتيش بعد تنفيذ المورد لإجراءاته التصحيحية.

8.	DELIVERY	التسليم	8.
8.1	The Supplier shall ensure that:	يجب على المورد التأكد مما يلي:	8.1
(a)	the Goods are properly packed and secured in such manner as to enable them to reach their destination in good condition; and	(a) تغليف المشتريات بالشكل الصحيح وتأمينها بطريقة تسمح بوصولها إلى وجهتها في حالة جيدة	
(b)	each delivery of the Goods is accompanied by a delivery note which shows the date of the Order, the Order number (if any), the type and quantity of the Goods (including the code number of the Goods, where applicable), special storage instructions (if any) and, if the Goods are being delivered by instalments, the outstanding balance of Goods remaining to be delivered; and	(b) وجود مذكرة تسليم مع كل عملية تسليم للمشتريات توضح تاريخ الأمر، ورقم الأمر (إن وجد)، ونوع المشتريات وكميتها (بما في ذلك رقم رمز المشتريات حيثما أمكن)، والتعليمات الخاصة بالتخزين (إن وجدت)، والرصيد المستحق للمشتريات والمقرر تسليمه إذا كان تسليم المشتريات يتم على شكل دفعات.	
(c)	it is available at the request of the Customer outside normal business hours, in order to address the requirements of any emergency in a timely fashion.	(c) أنه متاح بناءً على طلب العميل خارج ساعات العمل المعتادة من أجل تلبية المتطلبات في حالات الطوارئ في الوقت المناسب	
8.2	The Supplier shall deliver the ordered Goods to the location as specified in the applicable Order or as instructed by the Customer.	إرسال المشتريات المطلوبة إلى المكان المحدد في الطلب ذو الصلة أو وفقاً لتعليمات العميل.	8.2
8.3	The Supplier shall deliver the ordered Goods [on the date specified in the applicable Order / in accordance with the lead times specified in Schedule 1] [select applicable wording] or as instructed by the Customer.	إرسال المشتريات المطلوبة [في الميعاد المحدد في الطلب ذو الصلة / وفقاً للمهلة الزمنية المحددة في المرفق الأول] [يرجى استخدام الصياغة المناسبة] أو وفقاً لتعليمات العميل.	8.3
8.4	Delivery shall be made during the Customer's usual business hours unless otherwise agreed.	توصيل المشتريات سيكون خلال أوقات العمل الرسمية للعميل ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.	8.4
8.5	Time shall be of the essence in respect of this Clause 8. If the Supplier fails to comply with the time requirement referred to in Clause 8 the Customer, without prejudice to its other rights under the Contract, shall be under no obligation to make payment in respect of any Goods which are not accepted.	يعتبر الوقت جوهرياً فيما يتعلق بالبند 8. إذا فشل المورد في الالتزام بالشروط الزمنية المحددة في البند 8، وبدون الإخلال بأي من حقوقه الأخرى بموجب العقد، يحق للعميل دون الإخلال بأي من حقوقه الأخرى بموجب هذا العقد أن يتحلل من أي التزام بالسداد فيما يتعلق بأية بضائع غير مقبولة.	8.5
8.6	[Option 1: Delivery of the Goods shall take place on the completion of the physical transfer of the Goods from the Supplier or its agents to the Customer or its agents at the delivery address as set out in the Order. Title and risk in the goods will pass to the Customer on completion of delivery of the Goods except what stated in 8,7 claus.]	[الخيار 1: تكتمل عملية تسليم المشتريات عند الانتهاء من النقل الفعلي لها من قبل المورد أو وكلائه إلى العميل أو وكلائه في عنوان التسليم المنصوص عليه في الطلب. وتنتقل ملكية ومخاطر المشتريات إلى العميل بمجرد اتمام عملية التسليم باستثناء ماورد في الفقرة 8,7]	8.6
	OR	أو	

<p>[Option 2: Delivery and transfer of title and risk in the Goods (including, without limitation, the risk of deterioration in transit) shall pass to the Customer in accordance with the relevant provision of Incoterms identified in the Purchase Order Form.]</p>	<p>[الخيار 2: ينتقل التوصيل وانتقال الملكية والمخاطر المتعلقة بالمشتريات (على سبيل المثال لا الحصر، مخاطر التلف أثناء عملية النقل) إلى العميل وفقاً لقواعد إنكوتيرمز ذات الصلة المحددة في نموذج أمر الشراء]</p>
<p>[Select applicable option based on whether Incoterms apply which is normally when international supplier and shipment is involved. If Incoterms apply, please ensure you specify which ones apply in the Purchase Order Form]</p>	
<p>8.7 The Customer shall not be deemed to have accepted any Goods until the Customer has had reasonable time to inspect them following delivery or, if later, within a reasonable time after any latent defect in the Goods has become apparent. Signature of a delivery note shall not constitute or imply acceptance by the Customer.</p>	<p>8.7 لن يعتبر قبول العميل لأيّة بضائع إلا بعد حصوله على مدة معقولة بعد استلام المشتريات لفحصها بعد انتهاء عملية التسليم، أو في حال اكتشاف لاحقاً في غضون فترة زمنية معقولة ظهور أية عيوب كامنة في المشتريات، ولا يعتبر التوقيع على مذكرة الاستلام بمثابة قبول صريح أو ضمني من جانب العميل.</p>
<p>[Select applicable option]</p>	<p>[يرجى اختيار الخيار المناسب]</p>
<p>8.8 Where the Order is for Goods which are time sensitive or perishable, [the Purchase Order Form should stat (Payment Terms) include appropriate consequences for delay. [Delete entire clause if not applicable, or else amend as required. Any financial consequences for breach (e.g. liquidated damages) should be proportionate to the customer's legitimate business interest so that the liquidated damages will not be deemed to be a penalty]</p>	<p>8.8 إذا كان الطلب يخص بضائع حساسة أو قابلة للتلف، يجب أن يشتمل [نموذج أمر الشراء على (شروط الدفع)] تحتوي على عقوبات مناسبة لحالات التأخير. [احذف هذا البند إن لم يكن ذو صلة، أو قم بتعديله وفقاً لما تراه مناسباً. يجب أن تكون كل الغرامات المالية المفرضة بسبب الانتهاك (مثل الأضرار المقطوعة) مناسبة لمصلحة العمل التجاري للعميل بحيث لا تعتبر الأضرار المقطوعة بمثابة عقوبة.]</p>
<p>9. CUSTOMER REMEDIES</p>	<p>9. تعويضات العميل</p>
<p>9.1 If the Goods are not delivered in accordance with the applicable Contract or if following inspection or testing the Customer considers that the Goods do not conform or are unlikely to comply with the Supplier's undertakings at Clause 7.2, whether or not it has accepted, acknowledged receipt or paid for the Goods, the Customer may exercise any one or more of the following remedies:</p>	<p>9.1 إذا لم يتم تسليم المشتريات وفقاً للعقد المعمول به أو بعد وجد العمل بعد عمليات الفحص والتفتيش عدم امتثال المشتريات لتعهدات المورد الواردة في البند 7.2، سواء تم قبولها أو تم الاعتراف باستلامها أو تم الدفع لها أم لا، يجوز للعميل أن يتبع واحد أو أكثر من سبل الانتصاف التالية:</p>
<p>(a) to terminate the Agreement or the applicable Contract;</p>	<p>(a) إنهاء الاتفاقية أو العقد ذو الصلة،</p>
<p>(b) to reject the Goods (in whole or in part);</p>	<p>(b) رفض المشتريات (كاملاً أو بشكل جزئي)،</p>
<p>(c) to require the Supplier to repair or replace the rejected Goods, or to provide a full refund of the price of the rejected Goods (if paid);</p>	<p>(c) مطالبة المورد إصلاح أو تبديل المشتريات المرفوضة، أو أن يعيد ثمن المشتريات المرفوضة كاملاً (إن تم الدفع)،</p>

(d) to refuse to accept any subsequent delivery of the Goods which the Supplier attempts to make;	(d) الامتناع عن قبول أي بضائع يحاول المورد توصيلها لاحقاً،
(e) to recover from the Supplier any costs incurred by the Customer in obtaining substitute goods from a third party; and	(e) استرداد أي تكاليف مترتبة من المورد عن طريق الحصول على بضائع بديلة من طرف ثالث،
(f) to claim damages for any other costs, loss or expenses incurred by the Customer which are in any way attributable to the Supplier's failure to carry out its obligations under the Contract including storage costs.	(f) المطالبة بالتعويض عن أي تكاليف أخرى أو خسائر أو نفقات قد يتكبدها العميل والتي تكون ناتجة بشكل ما عن إخفاق المورد في تنفيذ التزاماته بموجب العقد بما في ذلك تكاليف التخزين.
9.2 If any Goods are so rejected, the property and risk shall immediately revert to the Supplier and the Supplier shall arrange for and bear the risk and expenses associated with the destruction or return of the rejected Goods.	9.2 إذا تم رفض أي بضائع، فإن الملكية والمخاطر ستعود مباشرة إلى المورد، ويجب عليه أن يرتب ويتحمل المخاطر وتكاليف إتلاف أو إعادة المشتريات المرفوضة.
10. WARRANTIES	10. الضمانات
10.1 The Supplier warrants to the Customer that:	10.1 يضمن المورد للعميل ما يلي:
(a) it has all authorisations from all relevant third parties to enable it to supply the Goods without infringing any applicable law, regulation, code or practice or any third party's rights and has all necessary internal authorisations to approve the execution and performance under the Agreement and/or any Contract and will produce evidence of that action to the Customer on its request;	(a) امتلاكه لكافة التراخيص من جميع الأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة التي ستمكنه من توريد المشتريات دون الإخلال بأي قوانين أو تشريعات أو قواعد أو ممارسات سارية أو أي حقوق لأطراف ثالثة، وأن لديه جميع التراخيص الداخلية اللازمة لإثبات تنفيذ العقد والوفاء به، وأن يقدم الدليل على قيامه بذلك بناءً على طلب العميل؛
(b) it will ensure that the Customer is made aware of all relevant requirements of any applicable law, regulation or code of practice which applies or is relevant to the supply of the Goods to the Customer;	(b) اطلاع العميل على جميع المتطلبات ذات الصلة لأي قوانين أو تشريعات أو قواعد ممارسات سارية أو متعلقة بتوريد المشتريات إلى العميل
(c) information in written or electronic format supplied by, or on behalf of, the Supplier to the Customer at any stage during the tender process, the negotiation process, the due diligence process or the term of the Agreement was complete and accurate in all material respects at the time it was supplied, and any amendments or changes to the previously supplied information will be provided to the Customer without delay;	(c) جميع المعلومات المقدمة للعميل، بصيغة مكتوبة أو إلكترونية، بواسطة المورد أو من ينوب عنه، في أي مرحلة خلال عملية تقديم العطاءات أو عملية التفاوض أو عملية بذل العناية الواجبة أو خلال فترة سريان العقد، كاملة ودقيقة فيما يخص جميع الجوانب المادية في الوقت الذي قدمت فيه هذه المعلومات، مع تقديم أية تعديلات أو تغييرات في هذه المعلومات إلى العميل دون تأخير؛
(d) the Supplier, and all of its directors, officers, employees, affiliates, agents, suppliers and subcontractors, are not	(d) المورد وجميع مديره ومسؤوليه وموظفيه ومنتسبيه ووكلائه ومورديه والمتعاقد معهم من الباطن غير خاضعين أو مستهدفين من قبل قوانين

	themselves, and are not or owned or controlled by any party that is, targeted by any Sanctions and Export Control Laws;	العقوبات ومراقبة الصادرات أو مملوكين أو تحت سيطرة أي طرف مستهدف من هذه القوانين؛			
(e)	and the Supplier is not aware of, and does not have any reason to suspect, any breach of Clause 12, and it is not aware and does not have any reason to suspect that performance of this Contract would put either party at risk of breaching any Sanctions and Export Control Laws;	(e) أنه ليس على علم أو لديه أي أدنى سبب للشك في حدوث أي انتهاك للشرط 3، وليس على علم أو لديه أدنى سبب للشك في أن يتسبب تنفيذ هذا العقد في تعريض أي من الطرفين لخطر انتهاك أية قوانين للعقوبات ومراقبة الصادرات؛			
(f)	it will not and will procure that none of its employees will accept any commission, gift, inducement or other financial benefit from any supplier or potential supplier of the Customer; and	(f) لن يقوم المورد بقبول أي عمولات أو منح أو حوافز أو غيرها من المنافع المالية من أي مورد أو مورد محتمل للعميل؛			
(g)	none of its directors or officers or any of the employees of the Supplier has any interest in any other supplier or potential supplier of the Customer or is a party to, or are otherwise interested in, any other transaction or arrangement with the Customer.	(g) لا توجد لدى أي من مديره أو مسؤوليه أو أي من موظفيه أي مصلحة مع أي مورد حالي أو محتمل للعميل، وليسوا أطرافاً أو أصحاب مصلحة في أي معاملة أو ترتيب مع العميل.			
10.2	In case of any situation constituting or likely to lead to a breach of a warranty in Clause 10.1 during the term of the Agreement, the Supplier shall:	10.2 في حال حدوث أي موقف يشكل أو من المحتمل أن يؤدي إلى انتهاك أحد الضمانات المذكورة في البند 10.1 خلال فترة سريان هذه الاتفاقية، يجب على المورد ما يلي:			
(a)	notify the Customer in writing and without delay of such breach; and	(a) إخطار العميل كتابةً ومن دون تأخير بأي انتهاك؛			
(b)	take all necessary steps to rectify this situation including replacement of the relevant Goods where appropriate.	(b) اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتدارك هذا الموقف.			
	The Customer reserves the right to verify that the measures taken are appropriate and to request additional steps are taken within a specified time period. Failure to implement the requested measures may lead to the termination of the Agreement and/or any Contract. These rights are without prejudice to the Customer's rights in Clause 19.	(c) يحتفظ العميل بحقه في التحقق من اتخاذ التدابير المناسبة وطلب اتخاذ الخطوات الإضافية في خلال فترة زمنية محددة، قد يؤدي الإخفاق في تنفيذ أية تدابير مطلوبة إلى إلغاء العقد، ولا تخل هذه الحقوق بحقوق العميل المبينة في البند 19.			
11. KEY CONTACTS AND SERVICE REVIEWS		11. جهات الاتصالات الرئيسية ومراجعة المشتريات			
11.1	The relevant contacts are as follows:	11.1 جهات الاتصالات ذات الصلة هي:			
	Customer Contact	Supplier Contact	جهة اتصال المورد	جهة اتصال العميل	
<i>First contact</i>	Name: [**] Title: [**] Email address: [**] Tel: [**]	Name: [**] Title: [**] Email address: [**] Tel: [**]	الاسم: [**] الوظيفة: [**] البريد الإلكتروني: [**] الهاتف: [**]	الاسم: [**] الوظيفة: [**] البريد الإلكتروني: [**] الهاتف: [**]	جهة الاتصال الأولى

Second contract	Name: [**] Title: [**] Email address: [**] Tel: [**]	Name: [**] Title: [**] Email address: [**] Tel: [**]	الاسم: [**] الوظيفة: [**] البريد الإلكتروني: [**] الهاتف: [**]	الاسم: [**] الوظيفة: [**] البريد الإلكتروني: [**] الهاتف: [**]	جهة الاتصال الثانية
11.2 Purchase Order Forms may only be issued by a person named in this Agreement as a Customer Contact [or identified to the Supplier as an authorised delegate in writing / in Schedule 3.] <i>[Include optional wording if applicable and amend]</i>	11.2 لا يجوز إصدار نموذج أمر الشراء إلا من خلال الشخص المحدد في هذه الاتفاقية كجهة اتصال للعميل [أو أي شخص يقدمه العميل للمورد على أنه مفوض عنه بشكل خطي / في المرفق الثالث]. [قم باختيار الصيغة الاختيارية إذا كانت ذات صلة وقم بتعديلها إذا كان ذلك مناسباً]				
11.3 The Customer reserves the right to conduct a formal review of the Agreement after 12 months.	11.3 يحتفظ العميل بحقه في إجراء مراجعة رسمية للاتفاقية بعد مرور 12 شهرًا.				
11.4 The Parties shall carry out regular reviews of the Agreement every [insert frequency of review meetings] months or as otherwise agreed. The review meetings shall comprise the Contacts named in this Clause 11.	11.4 يجب على الطرفين إجراء عمليات مراجعة منتظمة للاتفاقية كل [أدخل عدد اجتماعات المراجعة] شهر أو كما هو متفق عليه. يجب أن تشمل اجتماعات المراجعة على الأشخاص المذكورين في البند 11.				
12. COMPLIANCE			12. الامتثال		
12.1 The Supplier, and its suppliers and sub-contractors shall observe the highest ethical standards and comply with all applicable laws, statutes, regulations and codes (including environmental regulations and the International Labour Organisation's international labour standards on child labour and forced labour) from time to time in force.	12.1 يجب أن يقوم المورد ومورديه والمتعاقدين معه من الباطن بمرعاة أعلى المعايير الأخلاقية والامتثال لجميع القوانين والأنظمة والتشريعات والقواعد السارية (بما في ذلك التشريعات البنينية ومعايير العمل الدولية لمنظمة العمل الدولية حول عمالة الأطفال والعمالة القسرية) والسارية من وقت لآخر.				
12.2 The Supplier, and its suppliers and sub-contractors shall not in any way:	12.2 يحظر على المورد ومورديه والمتعاقدين معه من الباطن في كل حال من الأحوال ما يلي:				
(a) engage in transactions with, or provide resources or support to armed groups, individuals and entities which are sanctioned, or individuals and organisations associated with terrorism, or otherwise be involved directly or indirectly with terrorism,	(a) التورط في أية معاملات مع الجماعات المسلحة والأفراد والجماعات التي تخضع للعقوبات أو الأفراد والمنظمات ذات الصلة بالإرهاب أو التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالإرهاب؛				
(b) be involved directly or indirectly in the manufacture or sale of arms;	(b) التورط بشكل مباشر أو غير مباشر في تصنيع الأسلحة أو بيعها؛				
(c) have any business relations with governments for any war related purpose; or	(c) الدخول في علاقات عمل مع الحكومات لأية أغراض لها علاقة بالحروب؛				
(d) transport the Goods together with any military equipment.	(d) نقل المشتريات جنبًا إلى جنب مع أية معدات عسكرية..				
12.3 The Supplier shall (and shall also require that all of its directors, officers, employees, affiliates, agents, suppliers and subcontractors shall):	12.3 يجب أن يقوم المورد (ويتطلب من جميع المديرين والمسؤولين والموظفين العاملين لديه والكيانات التابعة له ووكلائه ومورديه والمتعاقدين معه من الباطن القيام) بما يلي:				

<p>(a) obtain any licences, authorisations or permissions required under the Sanctions and Export Control Laws or other applicable laws that are required to export, import, supply, sell, transport, or broker any hardware, software, technology, support or assistance or service that is provided by or on behalf of the Supplier under this contract (including, but not limited to, obtaining any required export licences required for the export of goods by or on behalf of the Supplier to the Customer or its agents [or any of the Framework Purchasers or their agents] at the relevant delivery address), and shall further inform the Customer [and the Framework Purchasers] where any such hardware, software, technology, support or assistance or service provided is subject to controls or restrictions under the Sanctions and Export Control Laws and shall provide all relevant information that may be required by the Customer [or any of the Framework Purchasers] to apply for or obtain any further licences, authorisations or permissions.</p>	<p>(a) الحصول على التراخيص أو التصاريح أو الأذونات المطلوبة بموجب قوانين العقوبات ومراقبة الصادرات أو غيرها من القوانين المنطبقة اللازمة لتصدير، أو استيراد، أو توريد، أو بيع، أو نقل، أو الوساطة التجارية لأي معدات أو برامج أو تكنولوجيا أو دعم أو مساعدة أو خدمة يقدمها المورد أو من ينوب عنه بموجب هذا العقد (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الحصول على أي تراخيص تصدير لازمة لتصدير المشتريات عن طريق المورد أو بالنيابة عنه إلى العميل أو وكيله في عنوان التسليم ذي الصلة (أو أي مشتري بموجب الاتفاقية الإطارية أو وكيله))، وأن يبلغ العميل (والمشتري بموجب الاتفاقية الإطارية) بشأن خضوع هذه المعدات أو البرامج أو التكنولوجيا أو الدعم أو المساعدة أو الخدمة المقدمة للضوابط أو القيود المفروضة بموجب قوانين العقوبات ومراقبة الصادرات، وأن يقدم كافة المعلومات ذات الصلة التي يطلبها العميل (أو المشتري بموجب الاتفاقية الإطارية) للتقدم بطلب الحصول على مزيد من التراخيص أو التصاريح أو الأذونات.</p>
<p>(b) not make any funds or economic resources available, directly or indirectly, to or for the benefit of, any person or entity that is currently listed under or otherwise directly or indirectly targeted by any Sanctions and Export Control Laws (including any funds or economic resources paid by the Supplier on behalf of the Customer [or any of the Framework Purchasers] or received by the Supplier from the Customer [or any of the Framework Purchasers] in accordance with this agreement);</p>	<p>(b) عدم إتاحة أي من الأموال أو الموارد الاقتصادية – بشكل مباشر أو غير مباشر – لصالح أو لمنفعة أي شخص أو جهة مدرجة ضمن قوانين العقوبات والرقابة على الصادرات أو مستهدفة من هذه القوانين بشكل مباشر أو غير مباشر (بما في ذلك أي أموال أو موارد اقتصادية سدد ثمنها المورد نيابة عن العميل (أو أي من المشتري بموجب الاتفاقية الإطارية) أو استلمها المورد من العميل (أو أي من المشتري بموجب الاتفاقية الإطارية) بموجب أحكام هذه الاتفاقية).</p>
<p>(c) the Supplier must ensure that it provides to the Customer the names and dates of birth of its key staff in order that the Customer can screen these names against sanctions lists, using the Customer's third party screening provider. Before providing the names to the Customer, the Supplier must ensure that all its key staff have been informed that their names will be provided to the Customer for screening using a third party provider, and, if necessary, the Supplier has sought their consent.</p>	<p>(c) ضمان تزويد العميل بأسماء موظفيه الرئيسيين وتواريخ ميلادهم حتى يتمكن العميل من التحري عن هذه الأسماء في قوائم العقوبات، بواسطة الطرف الثالث المتعاقد مع العميل لتقديم خدمات التحري شريطة أن يتأكد المورد قبل تقديمه الأسماء للعميل من إبلاغ جميع موظفيه الرئيسيين بأنه سيتم تزويد العميل بأسمائهم للتحري عنها عن طريق طرف ثالث مقدم للخدمة، وبنبغي على المورد الحصول على موافقتهم المسبقة إذا لزم الأمر.</p>

(d) the Supplier must ensure that it regularly checks its staff, suppliers and sub-contractors against sanctions lists and must immediately inform the Customer of any apparent correlation.	(d) ضمان التحقق بشكل منتظم من عدم وجود أسماء موظفيه ومورديه والمتعاقدين معه من الباطن ضمن قوائم العقوبات، وإخطار العميل على الفور عند اكتشاف أية صلة واضحة.
(e) not do anything which would cause the Customer [or any of the Framework Purchasers] to be in breach of any Sanctions and Export Control Laws (including but not limited to supplying items from country of origin which would mean that any conceivable supply or use of these items would be restricted under the Sanctions and Export Control Laws).	(e) عدم القيام بأي شيء من شأنه التسبب في انتهاك العميل (أو أي من المشتريين بموجب الاتفاقية الإطارية) لقوانين العقوبات والرقابة على الصادرات (منها على سبيل المثال لا الحصر توريد المواد من بلد المنشأ مما يعني أن أي توريد أو استخدام ممكن لهذه المواد سيكون مقيداً بموجب قوانين العقوبات والرقابة على الصادرات).
12.4 The Supplier shall commit to the Customer's zero tolerance approach towards sexual exploitation and abuse, harassment, sexual harassment, intimidation and bullying. The Supplier, and its suppliers and sub-contractors shall not in any way engage in any actual, attempted or threatened:	12.4 يجب على المورد الامتنال لنهج العميل بعدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش، والتحرش الجنسي، والترهيب، والتتمر. يجب على المورد، ومورديه، والمتعاقدين معه من الباطن بأي شكل من الأشكال عدم القيام، أو محاولة القيام، أو التهديد بالقيام بما يلي:
(a) sexual exploitation or abuse of a child or children, including but not limited to physical or emotional abuse, exploitation, neglect or any other form of maltreatment;	(a) الاستغلال أو الانتهاك الجنسي لطفل أو لأطفال، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاعتداء الجسماني، والإساءة النفسية، والاستغلال، والإهمال، أو أي شكل آخر من أشكال سوء المعاملة؛
(b) sexual exploitation or abuse of adults in vulnerable populations, including but not limited to the Customer's adult beneficiaries, and the Customer's staff and representatives;	(b) الاستغلال أو الانتهاك الجنسي للبالغين من السكان المستضعفين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المستفيدين البالغين من العميل، والعاملين لدى العميل وممثليه؛
(c) sexual harassment, harassment, intimidation or bullying of the Customer's staff, representatives or of anyone you come into contact with while delivering the terms of this Contract.	(c) التحرش الجنسي، أو التحرش، أو الترهب، أو التتمر ضد العاملين لدى العميل، أو ممثليه، أو أي شخص يتعامل معه أثناء تنفيذ أحكام هذا العقد.
12.5 The Supplier shall ensure that its employees, suppliers and sub-contractors are aware of, understand, and adhere to the Customer's policies:	12.5 يجب على المورد التأكد من أنه وموظفيه ومورديه والمتعاقدين معه من الباطن على علم وفهم بالسياسات التالية الخاصة بالعميل، والامتنال لها:
(a) UN and FMF Suppliers Code of Conduct attached as Schedule (Annex D)	(a) قواعد سلوك الموردين للأمم المتحدة والموسسة الطبية الميدانية مرفق رقم (Annex D)
12.6 The Supplier shall take reasonable steps (including but not limited to having in place adequate policies and procedures) to ensure it conducts its business (including its relationship with any contractor, employee, or other agent of the Supplier) in such a way as to comply with the Mandatory Policies, and shall upon	12.6 يجب أن يتخذ المورد خطوات معقولة (منها على سبيل المثال لا الحصر تطبيق السياسات والإجراءات المناسبة) لضمان قيامه بعمله (بما في ذلك علاقته بأي متعاقد أو موظف أو وكيل آخر له) بطريقة تعينه على الامتنال للسياسات الإلزامية، كما يقدم للعميل بناءً على طلب الأخير معلومات تؤكد امتثاله.

	request provide the Customer with information confirming its compliance.	
12.7	The Supplier shall notify the Customer as soon as it becomes aware of any breach, or suspected or attempted breach, of the Mandatory Policies, and shall inform the Customer of full details of any action taken in relation to the reported breach.	12.7 يجب أن يخطر المورد العميل بمجرد علمه بحدوث أي انتهاك، أو الاشتباه في حدوث انتهاك أو محاولة ارتكاب انتهاك، للسياسات الإلزامية، وعليه أن يخطر العميل بالتفاصيل الكاملة للإجراء المتخذ بخصوص الانتهاك المبلغ عنه.
12.8	The Supplier shall cooperate with the Customer on any investigations into alleged breaches of the Mandatory Policies, including but not limited to inspection and access to documents and personnel related to the breach, suspected or attempted breach.	12.8 يجب على المورد التعاون مع العميل في أية تحقيقات في حالات الخرق المزعوم للسياسات الإلزامية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الفحص والوصول إلى المستندات والموظفين فيما يتعلق بالخرق، أو محاولة الخرق، أو الاشتباه في الخرق.
12.9	The Customer may provide training or materials to the Supplier on protecting children and vulnerable populations from sexual exploitation and abuse, and on anti-harassment, intimidation and bullying. The Supplier shall, at the Customer's request, share any training or materials with any contractor, employee or other agent of the Supplier who will come into direct contact with the Customer's personnel, beneficiaries or members of the vulnerable population, through the performance of the terms of this Contract.	12.9 يجوز للعميل توفير التدريب أو المواد للمورد بشأن حماية الأطفال والسكان المستضعفين الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبشأن مكافحة التحرش والترهيب والتنمر. يجب على المورد، بناءً على طلب العميل، مشاركة أي تدريب أو مواد مع أي متعاقد، أو موظف، أو أي وكيل آخر للمورد يتواصل بشكل مباشر مع موظفي العميل، أو المستفيدين أو أفراد السكان المستضعفين، أثناء تنفيذ هذا العقد.
12.10	Defination of Sexual Misconduct: Sexual Exploitation and Abuse (SEA) and Sexual Harassment (SH):	12.10 سوء السلوك الجنسي: الاستغلال والاعتداء الجنسي (SEA) والتحرش الجنسي (SH):
12.11	Sexual Exploitation: Any actual or attempted abuse of position of vulnerability, differential power, or trust, for sexual purposes, including but not limited to profiting monetarily, socially, or politically from sexual exploitation of beneficiaries. Sexual exploitation is an abuse of vulnerability through power differential, is using a position of power to obtain sex in exchange of something/promises.	12.11 الاستغلال الجنسي: أي استغلال فعلي أو محاولة استغلال لموقف الضعف أو السلطة التفاضلية أو الثقة لأغراض جنسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الربح المالي أو الاجتماعي أو السياسي من الاستغلال الجنسي للمستفيدين. الاستغلال الجنسي هو استغلال الضعف من خلال تفاوت القوة، وهو استخدام موقع السلطة للحصول على الجنس مقابل شيء ما/وعود.
12.12	Sexual Abuse: Actual or threatened physical intrusion of a sexual nature, whether by force or under unequal or coercive conditions.	12.12 الاعتداء الجنسي: الاعتداء الجسدي الفعلي أو التهديدي ذو الطبيعة الجنسية، سواء بالقوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية.
12.13	All sexual activity with a child (under age 18) regardless of consent or local age of majority. Mistaken belief as to age is never an excuse or other person in a position of vulnerability in need of assistance.	12.13 جميع الأنشطة الجنسية مع طفل (أقل من 18 عامًا) بغض النظر عن الموافقة أو سن الرشد المحلي. إن الاعتقاد الخاطئ فيما يتعلق بالعمر لا يعد أبدًا عذرًا أو أن أي شخص آخر في موقف ضعف يحتاج إلى المساعدة.
12.14	In both situations of SEA, the perpetrator is a humanitarian aid worker working for the NGOs (including FMF , UN etc.) whereas the victim is a beneficiary, a person of concern (refugees, asylum seeker, IDPs, IDP returnees	12.14 في كلتا حالتى الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، يكون مرتكب الجريمة عامل مساعدات إنسانية يعمل لدى المنظمات غير الحكومية (بما في ذلك المؤسسة الطبية الميدانية، الأمم المتحدة وما إلى ذلك) في حين أن الضحية هو مستفيد وشخص موضع اهتمام (اللاجئون وطالبو اللجوء والنازحون داخليًا والعائدون من النازحين داخليًا وعديمي الجنسية)، أو أي شخص آخر في موقف ضعيف ويحتاج إلى المساعدة.

<p>and stateless), or other person in a position of vulnerability in need of assistance.</p> <p>12.15 Sexual Harassment: is an unwelcome conduct of a sexual nature. It creates an intimidating work environment. Both the perpetrator and the victim are employees working in the humanitarian sector including (FMF, UN..etc). The victim and perpetrator could be working in the same organization or in different ones. Sexual harassment refers to situation that occurs between personnel and does not refer to misconduct perpetrated against persons of concern.</p> <p>12.16 Sexual harassment and assault by humanitarian workers, partners and suppliers constitute acts of gross misconduct and therefore constitute valid grounds for termination of employment or contract. It is prohibited to exchange money, work, goods or services for any form of degrading or exploitative behaviour. It is also prohibited for suppliers and partners to be involved in child labor or any form of exploitation, and this includes the exchange of assistance owed to beneficiaries.</p> <p>12.17 When a partner has concerns or suspicions about sexual abuse or exploitation by anyone working for him or a partner or employee of the organization, he must report these concerns through the organization's reporting mechanisms.</p>	<p>12.15 التحرش الجنسي هو سلوك غير مرغوب فيه ذو طبيعة جنسية. يخلق بيئة عمل مخيفة. كل من الجاني والضحية موظفان يعملان في القطاع الإنساني بما في ذلك (بما في ذلك المؤسسة الطبية الميدانية، الأمم المتحدة وما إلى ذلك) يمكن أن يكون الضحية والجاني يعملان في نفس المنظمة أو في منظمات مختلفة. يشير التحرش الجنسي إلى الموقف الذي يحدث بين الموظفين ولا يشير إلى سوء السلوك المرتكب ضد الأشخاص المعنيين.</p> <p>12.16 يشكل التحرش والاعتداء الجنسي من قبل العاملين في المجال الإنساني أو الشركاء والموردين أعمال سوء سلوك جسدية، وبالتالي يشكلون سبباً قوياً لإنهاء العمل أو التعاقد. يحظر تبادل الأموال أو العمل أو السلع أو الخدمات مقابل أي شكل من أشكال السلوك المهين أو الاستغلالي كما يحظر تورط الموردين والشركاء في عمالة الأطفال أو أي شكل من أشكال الاستغلال، ويشمل ذلك تبادل المساعدة المستحقة للمستفيدين.</p> <p>12.17 عندما يتساور لدى أحد الشركاء شواغل أو شكوك بشأن الاعتداء أو الاستغلال الجنسيين من جانب أي شخص يعمل لديه أو أحد الشركاء أو العاملين بالمؤسسة، يجب عليه الإبلاغ عن هذه الشواغل عن طريق آليات الإبلاغ الخاصة بالمؤسسة.</p>
<p>13. AUDIT</p>	<p>13. التدقيق</p>
<p>13.1 The Supplier agrees to allow the Customer's [(and the Framework Purchasers')] employees, agents, professional advisers or other duly authorised representatives to inspect and audit all the Supplier's books, documents, papers and records and other information, including information in electronic format, and including information regarding the Supplier's current and former personnel and other relevant personal data held by the Supplier, for the purpose of making audits, examinations, excerpts and transcriptions and for the purpose of verifying compliance with the requirements of this agreement . The Supplier agrees the extension of such rights to duly FMF donors.</p>	<p>13.1 يوافق المورد على السماح لموظفي العميل (أو المشتري بموجب الاتفاقيات الإطارية) ووكلائه ومستشاريه المهنيين وغيرهم من الممثلين المفوضين حسب الأصول بفحص وتدقيق جميع الدفاتر المحاسبية للمورد ووثائقه وأوراقه وسجلاته وغيرها من المعلومات، بما في ذلك المعلومات الموجودة بصيغة إلكترونية، بما في ذلك المعلومات الموجودة بصيغة إلكترونية، ومنها المعلومات المتعلقة بالموظفين السابقين والحاليين لدى المورد والبيانات الشخصية الأخرى ذات الصلة التي يحتفظ بها المورد، لأغراض القيام بالمراجعات الحسابية، والفحوصات، والافتباسات والنسخ، ولغرض التحقق من الامتثال بمتطلبات هذه الاتفاقية، ويوافق المورد على توسيع نطاق هذه الحقوق ليشمل مانحي المؤسسة الطبية الميدانية .</p>
<p>14. INDEMNITY</p>	<p>14. التعويضات</p>
<p>14.1 The Supplier shall keep the Customer indemnified in full against all costs, expenses, damages and losses (whether direct or indirect), including any interest, penalties, and legal and other professional fees and expenses</p>	<p>14.1 يجب على المورد تعويض العميل بالكامل عن جميع التكاليف والنفقات والأضرار والخسائر (المباشرة وغير المباشرة)، بما في ذلك أية فوائد وغرامات ورسوم قانونية ومهنية أخرى ونفقات تكبدها أو سددها العميل أو حكم بها ضده والتي تنشأ عن أو تتعلق بأي مما يلي:</p>

awarded against or incurred or paid by the Customer as a result of or in connection with:	
(a) breach of any warranty given by the Supplier in Clause 10;	(a) الإخلال بأي ضمان مقدم من المورد في الشرط 10؛
(b) personal injury, death or damage to property caused to the Customer or its employees arising out of, or in connection with, defects in the Goods, to the extent that the defect in the Goods is attributable to the acts or omissions of the Supplier, its employees, agents or subcontractors;	(b) الإصابات الشخصية أو حالات الوفاة أو الإضرار بالمتلكات التي تلحق بالعمل أو أي من موظفيه، والتي تنشأ عن أو تتعلق بعيوب في تقديم المشتريات، إلى الحد الذي تُعزى معه العيوب في تقديم الخدمات إلى ما قام به المورد أو موظفيه أو وكيله أو المتعاقدين معه من الباطن أو ما غفلوا عنه.
(c) any claim made against the Customer for actual or alleged infringement of a third party's intellectual property rights arising out of, or in connection with, the supply or use of the Goods, to the extent that the claim is attributable to the acts or omissions of the Supplier, its employees, agents or subcontractors;	(c) أي دعوى ضد العميل ناجمة عن الانتهاك الفعلي أو المزعوم لحقوق الملكية الفكرية لطرف ثالث والتي تنشأ عن أو فيما يتعلق بتوريد أو استخدام المشتريات، إلى الحد الذي تُعزى فيه الدعوى إلى ما قام به المورد أو موظفيه أو وكيله أو المتعاقدين معه من الباطن أو ما غفلوا عنه.
(d) any claim made against the Customer by a third party arising out of, or in connection with, the supply of the Goods, to the extent that such claim arises out of the breach, negligent performance or failure or delay in performance of the Agreement and/or any Contract by the Supplier, its employees, agents or subcontractors;	(d) أي دعوى يرفعها طرف ثالث ضد العميل وتكون ناشئة عن أو متعلقة بتوريد المشتريات، إلى الحد الذي تنشأ معه هذه الدعوى عن الخرق أو التقصير أو الإخفاق أو التأخر في الوفاء بالعقد من جانب المورد أو موظفيه أو وكيله أو المتعاقدين معه من الباطن.
(e) any claim made against the Customer by a third party for death, personal injury or damage to property arising out of, or in connection with, defects in the Goods, to the extent that the defect in the Goods is attributable to the acts or omissions of the Supplier, its employees, agents or subcontractors; and	(e) أي دعوى يرفعها طرف ثالث ضد العميل بسبب حدوث حالات وفاة أو إصابة شخصية أو إضرار بالمتلكات والتي تنشأ عن أو تتعلق بعيوب في تقديم المشتريات، إلى الحد الذي تُعزى معه العيوب في تقديم المشتريات إلى ما قام به المورد أو موظفيه أو وكيله أو المتعاقدين معه من الباطن أو ما غفلوا عنه.
(f) any claim in respect of death or personal injury howsoever caused to any of the employees of the Supplier whilst at the premises of the Customer save where caused by the direct negligence of the Customer or its respective employees or agents.	(f) أي دعوى تتعلق بحالات الوفاة أو الإصابة الشخصية مهما كانت لأي من موظفي المورد أثناء وجودهم في المباني التابعة للعميل إلا في الحالات التي يكون فيها السبب الرئيسي هو الإهمال المباشر من جانب العميل أو موظفيه أو وكيله.
15. CUSTOMER PROPERTY	15. ممتلكات العميل
15.1 The Supplier acknowledges that all materials, equipment and tools, drawings, Specifications, and data supplied by the Customer to the Supplier ("Customer Materials") and all rights in the Customer Materials are and shall remain the exclusive property of the Customer.	15.1 يقر المورد أن جميع المواد والمعدات والأدوات والرسومات والمواصفات والبيانات التي قدمها العميل للمورد (المواد الخاصة بالعميل) وجميع الحقوق ذات الصلة بالمواد الخاصة بالعميل هي ملكية حصرية للعميل ويجب أن تبقى كذلك، ويجب على المورد أن يحفظ المواد الخاصة بالعميل في مكان آمن، على مسؤوليته الخاصة، ويحافظ عليها في حالة

	The Supplier shall keep the Customer Materials in safe custody at its own risk, maintain them in good condition until returned to the Customer, and not dispose or use the same other than in accordance with the Customer's written instructions or authorisation.	جيدة إلى أن يعيدها إلى العميل، وألا يتخلص منها أو يستخدمها إلا بما يتوافق مع التصريحات والتعليمات الخطية للعميل.
16. CUSTOMER'S NAME, BRANDING AND LOGO		16. اسم العميل والعلامة التجارية والشعار الخاص بالعميل
16.1	The Supplier shall not use the Customer's name, branding or logo other than in accordance with the Customer's written instructions or authorisation.	16.1 يحظر على المورد استخدام اسم العميل أو العلامة التجارية أو الشعار اخاص بالعميل إلا وفقاً للتعليمات الخطية للعميل أو بتصريح منه..
17. RE-TENDERING		17. إعادة طرح العطاء
17.1	The Supplier undertakes to fully co-operate with the Customer in relation to any tender process which may, at the option of the Customer, be carried out at any time in relation to the supply of any of the Goods, including in the event that the Supplier is unsuccessful in any tender process.	17.1 يتعهد المورد بالتعاون الكامل مع العميل فيما يتعلق بأي عطاء، وحسب اختيار العميل، سيتم تنفيذه في أي وقت فيما يتعلق بتوريد أي بضائع، بما في ذلك في حالة عدم نجاح المورد في الفوز بالعطاء.
18. INSURANCE		18. التأمين
18.1	During the term of the Agreement, the Supplier shall maintain in force, with a reputable insurance company, professional indemnity insurance, product liability insurance and public liability insurance to cover such heads of liability as may arise under or in connection with the Agreement and/or any Contract, and shall, on the Customer's request, produce both the insurance certificate giving details of cover and the receipt for the current year's premium in respect of each insurance.	18.1 يجب أن يحافظ المورد، خلال فترة سريان العقد، على سريان بواليص التأمين ضد الأضرار المهنية، والتأمين ضد الأضرار المتعلقة بالمنتجات، والتأمين ضد المسؤولية العامة، مع شركة تأمين ذات سمعة ممتازة، لتغطية هذه المسؤوليات التي قد تنشأ عن أو تتعلق بهذه الاتفاقية و \ أو العقد، كما يجب عليه أن تقديم، بناءً على طلب العميل، شهادة التأمين التي تحتوي على تفاصيل هذه التغطية التأمينية والوصل الخاص بقسط السنة الحالية لكل بوليصة تأمين.
18.2	[The Supplier shall keep the Goods insured until risk passes to the Customer and shall retain the insurance and proceeds thereof together with all its rights against any carrier of the Goods, on trust for the Customer until the Supplier has fulfilled all its obligations under the Contract to the Customer's satisfaction.] [Delete if not applicable]	18.2 [يجب على المورد شراء بوليصة تأمين للتأمين على المشتريات إلى حين أن يتم نقل المخاطر إلى العميل، ويجب عليه الإبقاء على التأمين وعاداته مع جميع حقوقه ضد أي ناقل للمشتريات، للحصول على ثقة العميل إلى أن يقوم المورد بالوفاء بكل التزاماته المفروضة عليه بموجب العقد بما يرضي العميل]. [قم بالحذف إذا لم يكن منطبقاً]
19. TERMINATION		19. الإنهاء
19.1	The Customer may terminate the Agreement and/or any Contract in whole or in part at any time and for any reason whatsoever by giving the Supplier at least [1 month's] written notice. [Amend as appropriate]	19.1 يجوز للعميل إنهاء الاتفاقية و\ أو العقد كلياً أو جزئياً في أي وقت ولأي سبب من الأسباب عن طريق تقديم إشعار خطي قبل [شهر] على الأقل من تاريخ إنهاء الاتفاقية و\ أو أي عقد. [أدخل التعديلات حسب ما يقتضي الأمر]
19.2	The Customer may terminate the Agreement and/or any Contract with immediate effect by giving written notice to the Supplier and claim	19.2 يجوز للعميل إنهاء العقد و\ أو الاتفاقية بأثر فوري عن طريق إرسال إشعار خطي إلى المورد ومطالبة المورد بالتعويض عن أي خسائر (بما في ذلك كافة التكاليف

any losses (including all associated costs, liabilities and expenses including legal costs) back from the Supplier at any time if:	والمسؤوليات والنفقات المرتبطة بذلك ومن ضمنها التكاليف القانونية) في أي وقت في الحالات التالية:
(a) the Supplier is in material breach of its obligations under the Agreement and/or any Contract;	(a) إذا كان المورد منتهكًا بشكل كبير لأي من التزاماته المنوطة به بموجب أحكام هذا العقد. أو الاتفاقية
(b) the Supplier is in breach of its obligations under the Agreement and/or any Contract and fails to remedy such breach (where the breach is capable of remedy) within 14 days of written request;	(b) إذا كان المورد في حالة انتهاك لالتزاماته المنوطة به بموجب أحكام هذا الاتفاقية وأو أي عقد ولم يتمكن من تدارك هذا الانتهاك (عندما يكون الانتهاك قابلاً للتدارك) في غضون 14 يومًا من الطلب الخفي المقدم له بشأن ذلك.
(c) the Supplier becomes insolvent or makes any voluntary arrangement with its creditors or (being an individual or corporate entity) becomes subject to an administration order or goes into liquidation or the Supplier ceases, or threatens to cease, to carry on business;	(c) إذا أصبح المورد معسرًا أو عقد أية ترتيبات طوعية مع دائنيه (سواء كانوا أفرادًا أو كيانات اعتبارية)، أو أصبح خاضعًا لأمر إداري أو دخل في مرحلة التصفية أو أوقف الأنشطة التجارية أو هدد.
(d) the Customer reasonably believes that any of the events mentioned above in paragraphs (a) through (d) is about to occur in relation to the Supplier and notifies the Supplier accordingly;	(d) إذا اعتقد العميل بناء على أسباب معقولة أن أي من الأحداث المذكورة أعلاه في البنود الفرعية من (أ) إلى (د) على وشك الحدوث فيما يتعلق بالمورد وقام بإخطار المورد بذلك.
(e) the Customer reasonably believes that (i) the Supplier, or any of its directors, officers, employees, affiliates, agents, suppliers and subcontractors has breached Clause 12, or (ii) the Supplier, or any of its directors, officers, employees, affiliates, agents, suppliers and subcontractors is listed under or otherwise directly or indirectly targeted by, any Sanctions and Export Control Laws, or (iii) continued performance of this Contract would otherwise be restricted by, or would put either party at risk of breaching, any Sanctions and Export Control Laws; or	(e) إذا اعتقد العميل لأسباب معقولة أن (1) المورد، أو أي من مديريه، ومسؤوليه، وموظفيه، والكيانات التابعة له، ووكلائه، والمتعاقدين معه من الباطن، قد أخل بالبند 12؛ أو أن (2) المورد، أو أي من مديريه، ومسؤوليه، وموظفيه، والكيانات التابعة له، ووكلائه، ومورديه، والمتعاقدين معه من الباطن، ضمن قوائم قوانين العقوبات أو مراقبة الصادرات أو تستهدفهم هذه العقوبات أو القوانين بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أن (3) الاستمرار في تنفيذ هذا العقد سيكون مقيّدًا بأية قوانين عقوبات أو مراقبة الصادرات أو سيعرض أي من الأطراف لخطر انتهاك هذه العقوبات والقوانين.
(f) the Customer believes, in its sole and absolute discretion, that continuing contractual relations with the Supplier may damage the reputation and/or resources of the Customer;	(f) إذا اعتقد العميل لأسباب معقولة أن استكمال العلاقات التعاقدية بالمورد قد يسيء إلى سمعة وأو موارد العميل.
(g) the Customer believes, in its sole and absolute discretion, that the Supplier has or is engaged in corrupt, fraudulent, collusive or coercive practices or may have failed to comply with any laws relating to prohibited parties, terrorism or money laundering or has or is likely	(g) إذا اعتقد العميل لأسباب معقولة أن المورد قد اضطلع سابقًا أو حاليًا في أعمال الفساد أو التدليس أو الممارسات القسرية أو التواطئية أو لم يمثل للقوانين فيما يتعلق بالأطراف المحظورة أو الإرهاب أو غسل الأموال أو قام بانتهاك متطلبات البند 12 أو من المرجح أنه قام بانتهاكها.

	to breach the requirements of Clause 12; or	
	(h) a donor ceases to provide the necessary funds for the Goods or requires SCI in writing to terminate the Agreement and/or a Contract.	(h) توقف الجهة المانحة عن تقديم الأموال اللازمة لشراء المشتريات أو عند طلبها من منزلة إنقاذ الطفل الدولية بشكل خطي إنهاء الاتفاقية و \ أو العقد.
19.3	Termination of Agreement and/or any Contract shall not affect:	19.3 لا يؤثر إنهاء الاتفاقية وأو أي عقد على ما يلي:
(a)	Clauses 7.2, 8.5, 8.6, 8.8, 9,10, 14, 15, 16, 20, 21 and 26 which shall continue without limit in time;	(a) البنود 7.2، 8.5، 8.6، 8.8، 9، 10، 14، 15، 16، 20، 21 و 26 حيث ستظل هذه البنود سارية دون أي حدود زمنية،
(b)	the Parties' obligations existing under each Contract still in force at the time of termination, which shall survive and remain binding on each Party until the date on which the Supplier has discharged all its obligations under the relevant Contract. For the avoidance of doubt, any on-going Contract shall continue after the termination of this Agreement until that Contract terminates under its own terms or by agreement of the Parties (as the case may be); and	(b) التزامات الأطراف القائمة بموجب كل عقد السارية في وقت إنهاء الاتفاقية أو العقد، والتي ستظل ملزمة لكلا الطرفين إلى تاريخ قيام المورد بتنفيذ كل التزاماته بموجب العقد المعمول به. ولتجنب الشك، يجب أن يستمر العقد قائم بعد إنهاء الاتفاقية وفقاً لشروط العقد المعمول به إلى أن ينتهي هذا العقد بشروطه الخاصة أو بموافقة الطرفين، (كما يقتضي الحال)، و
(c)	any rights, liabilities or remedies arising under the Agreement and/or any Contract prior to such termination.	(c) أي حقوق أو التزامات أو سبل انتصاف ناشئة بموجب تلك الاتفاقية وأو أي عقد قبل هذا الإنهاء.
20.	CONFIDENTIAL INFORMATION	20. المعلومات السرية
20.1	Subject to Clause 20.2 below, a Receiving Party shall:	20.1 وفقاً للبند 20.2 أدناه، يجب على الطرف المتلقي أن،
(a)	keep in strict confidence all Confidential Information provided directly or indirectly by a Disclosing Party, its employees, agents or subcontractors;	(a) يحافظ بسرية تامة على جميع المعلومات السرية المقدمة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الطرف المفضح أو الموظفين أو الوكلاء أو المتعاقدين من الباطن التابعين له،
(b)	restrict disclosure of Confidential Information to such of its employees, agents or subcontractors as need to know it for the purpose of discharging the Receiving Party's obligations under this Agreement and/or any Contract; and	(b) تقييد الإفصاح عن تلك المعلومات على الموظفين أو الوكلاء أو المتعاقدين من الباطن المخول لهم معرفة تلك المعلومات السرية بغرض الوفاء بالتزامات الطرف المتلقي بموجب تلك الاتفاقية وأو أي عقد،
(c)	ensure that such employees, agents or subcontractors are subject to obligations of confidentiality corresponding to those which bind the Receiving Party.	(c) يتأكد من التزام الموظفين أو الوكلاء أو المتعاقدين من الباطن بالسرية المطلوبة المطابقة لتلك التي تلزم الطرف المتلقي.

20.2	Clause 20.1 shall not apply to Confidential Information to the extent that:	20.2 لا ينطبق البند 20.1 على المعلومات السرية إذا:
	(a) the Confidential Information is required to be disclosed by law or any Governmental Authority. If the Receiving Party believes that this Clause 20.2(a) applies, it shall, as far as it is practicable and lawful to do so:	(a) توجب الإفصاح عن المعلومات السرية بموجب القانون أو أي بناء على قرار السلطات الحكومية. ويجب على الطرف المتلقي إذا تأكد من انطباق البند 20.2، بقدر ما هو عملي وقانوني فعل ما يلي:
	(i) first consult the Disclosing Party to give the Disclosing Party an opportunity to contest the disclosure; and	(i) استشارة الطرف المفتح أولاً لإعطائه الوقت المناسب للاعتراض على الإفصاح.
	(ii) take into account the Disclosing Party's reasonable requirements about the proposed form, timing, nature and extent of the disclosure;	(ii) مراعاة متطلبات الطرف المفتح المعقولة بشأن الشكل المقترح والوقت وطبيعته ومدى الإفصاح.
	(b) the Confidential Information is required to be disclosed for the purpose of any arbitral or judicial proceedings arising out of the Agreement and/or any Contract; or	(b) كان الإفصاح عن المعلومات السرية مطلوباً لغرض إجراءات تحكيمية أو قضائية ناشئة عن الاتفاقية وأو أي عقد،
	(c) the Confidential Information is required to be disclosed to meet the obligations set out in Clause 13.	(c) كان يجب الإفصاح عن المعلومات السرية لتلبية الالتزامات المذكورة في البند 13.
21. DATA PROCESSING		21. معالجة البيانات
21.1	The Parties acknowledge that in respect of all Personal Data made available by the Customer to the Supplier under or in connection with this Agreement and/or processed by the Supplier on the Customer's behalf under the Agreement ("Customer Personal Data"), the Customer is the data controller and the Supplier [(and/or or one or more of the Supplier's affiliates)] ¹ is the data processor.	21.1 تقر الأطراف بأنه فيما يتعلق بجميع البيانات الشخصية التي أتاحتها العميل للمورد بموجب أو فيما يتعلق بهذه الاتفاقية و / أو معالجتها بواسطة المورد نيابة عن العميل بموجب الاتفاقية ("بيانات العميل الشخصية") ، يكون العميل هو المراقب فيما يخص البيانات والمورد [(و / أو واحد أو أكثر من الشركات التابعة للمورد)] ² هو معالج البيانات.
21.2	The Supplier shall process Customer Personal Data only to the extent, and in such a manner, as is necessary for the purposes specified in this agreement.	21.2 يجب على المورد معالجة بيانات العميل الشخصية فقط بالقدر وبالطريقة اللازمة للأغراض المحددة في هذه الاتفاقية
21.3	The Supplier shall take reasonable steps to ensure the reliability of its employees who have access to Customer Personal Data.	21.3 يجب أن يتخذ المورد خطوات معقولة لضمان موثوقية موظفيه الذين يمكنهم الوصول إلى بيانات العميل الشخصية.
21.4	[If the Supplier collects any Customer Personal Data on behalf of the Customer, it shall provide data subjects with a data protection notice informing the data subject of the identity of the data controller (i.e. the Customer), the identity	21.4 [إذا قام المورد بجمع أي بيانات شخصية للعميل نيابة عن العميل ، فيجب عليه تزويد أصحاب هذه البيانات بأشعار حماية البيانات لإبلاغهم بهوية مراقب البيانات (أي العميل) ، وهوية أي ممثل لحماية البيانات قد تم تعيينه، والأغراض التي سيتم من أجلها معالجة بياناتهم الشخصية وأي

<p>of any data protection representative it may have appointed, the purposes or purposes for which their personal data will be processed and any other information which is necessary having regard to the specific circumstances in which the data is, or is to be, processed to enable processing in respect of the data subject to be fair.]²</p>	<p>معلومات أخرى ضرورية، مع مراعاة الظروف المحددة التي تتم فيها معالجة البيانات ، أو سيتم فيها معالجتها ، للسماح بمعالجة البيانات بشكل يجعلها عادلة لأصحاب البيانات.²</p>
<p>21.5 If the Supplier receives any complaint, notice or communication which relates directly or indirectly to the processing of Customer Personal Data or to either party's compliance with Applicable Privacy Laws and the data protection principles set out therein, it shall immediately notify the Customer and it shall provide the Customer with full co-operation and assistance in relation to any such complaint, notice or communication.</p>	<p>21.5 إذا تلقى المورد أي شكوى أو إشعار أو اتصال يتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بمعالجة البيانات الشخصية للعميل أو بامتثال أي من الطرفين لقوانين الخصوصية المعمول بها ومبادئ حماية البيانات المنصوص عليها ، فيجب عليه إخطار العميل على الفور والتعاون مع العميل وتقديم المساعدة التامة فيما يتعلق بأي شكوى أو إشعار أو اتصال.</p>
<p>21.6 [Option 1: The Customer hereby authorizes the Supplier to appoint, remove and/or replace one or more sub-processors to process Customer Personal Data on behalf of the Customer .</p>	<p>21.6 [الخيار 1: يفوض العميل بموجب هذا المورد بتعيين و / أو إقالة و / أو استبدال المعالج من الباطن – أو المعالجين من الباطن - ، لمعالجة بيانات العميل الشخصية نيابة عن العميل</p>
<p>OR</p>	<p>أو</p>
<p>[Option 2: The Processor may not authorise any third party or sub-contractor to process the Customer Personal Data.]</p>	<p>[الخيار 2: لا يجوز للمعالج تفويض أي طرف ثالث أو مقاول من الباطن لتولي مهمة معالجة البيانات الشخصية للعميل.]</p>
<p>OR</p>	<p>أو</p>
<p>[Option 3: The Supplier may not authorise any third party or sub-contractor to process Customer Personal Data, unless: (i) the Customer has given its prior written consent; and (ii) the Supplier enters into a written contract with the third party or sub-contractor on terms which are substantially the same as those set out in this Agreement and which complies with paragraph I(f) of Part A of Schedule 6 and which terminates automatically on the termination or expiry of this Agreement.]³ The Parties shall comply with their respective obligations set out in Part A [and Part C]⁴ of Schedule 6, which [is/are] hereby incorporated into the Agreement.</p>	<p>[الخيار 3: لا يجوز للمورد أن يأذن لأي طرف ثالث أو مقاول من الباطن بمعالجة بيانات العميل الشخصية ، ما لم: (1) يمنح العميل موافقته الخطية المسبقة على ذلك ؛ و (2) يبرم المورد عقداً مكتوباً مع الطرف الثالث أو المقاول من الباطن وفقاً لشروط تتشابه إلى حد كبير مع تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والتي تتوافق مع الفقرة 1 (و) من الجزء "أ" من المرفق السادس، والتي ينتهي تلقائياً عند إنهاء أو انتهاء هذه الاتفاقية.³ يلتزم الطرفان بالتزاماتهما المنصوص عليها في الجزء "أ" (والجزء "ج")⁴ من المرفق السادس، والتي [تم دمجها أو دمجه] في هذه الاتفاقية.</p>
<p>22. NOTICES</p>	<p>22. الإخطارات</p>

22.1 Any notice under or in connection with the Agreement and/or any Contract shall be given in writing to the address specified in the Agreement or to such other address as shall be notified from time to time in accordance with this clause. Notice shall be sent by prepaid first-class post, recorded delivery, e-mail or by commercial courier. All notices sent internationally shall be sent by courier or e-mail.	22.1 يجب إرسال أي إخطار بموجب أو فيما يتعلق بهذه الاتفاقية وأو أي عقد في صورة خطية إلى العنوان الوارد في الاتفاقية أو إلى أي عنوان آخر يتم الإخطار به من وقت لآخر وفقاً لهذا البند. يجب إرسال الإخطار عن طريق البريد الممتاز المدفوع مسبقاً أو البريد المسجل أو البريد الإلكتروني أو عبر البريد التجاري. ويجب إرسال الإخطارات المرسلة دولياً عن طريق البريد أو عبر البريد الإلكتروني.
22.2 Any notice shall be deemed to have been duly received:	22.2 يعتبر الإخطار قد تم استلامه على النحو الصحيح عند:
(a) if sent by prepaid first-class post or recorded delivery, on the second day after posting;	(a) (أ) إرساله عن طريق البريد الممتاز المدفوع مقدماً أو البريد المسجل، في اليوم التالي لليوم الذي أرسل فيه البريد.
(b) if delivered by commercial courier, on the date that the courier's delivery receipt is signed; or	(b) (ب) إرساله عن طريق البريد التجاري، حسب تاريخ توقيع إيصال استلام البريد.
(c) if sent by e-mail, at 9:00am [Yemen time] on the next [Yemen] business day after transmission. [Amend as appropriate.	(c) (ج) إرساله عن طريق البريد الإلكتروني، في الساعة 9 صباحاً [توقيت اليمن] في يوم العمل التالي [اليمن] من الإرسال. [قم بتعديل النص إذا تطلب الأمر]
22.3 This Clause 22 shall not apply to the service of any proceedings or other documents in any legal action. For the purposes of this provision, "writing" shall include e-mails.	22.3 لا ينطبق البند 22 على الخدمات الخاصة بأي إجراءات أو مستندات في أي دعوى قانونية. ولأغراض هذا البند، يشمل شرط أن يكون بصورة "خطية" البريد الإلكتروني.
23. FORCE MAJEURE	23. الظروف القاهرة
23.1 Neither Party shall be liable for any failure or delay in performing its obligations under the Agreement and/or any Contract to the extent that such failure or delay is caused by a Force Majeure Event provided that the Supplier shall use best endeavours to cure such Force Majeure Event and resume performance under the Agreement and/or any Contract.	23.1 لا يتحمل أي من الطرفين مسؤولية أي إخفاق أو تأخير في تنفيذ التزاماته المنوطة به بموجب هذا الاتفاقية وأو أي عقد إلى الحد عندما يكون هذا الإخفاق أو التأخير بسبب ظرف قاهر، شريطة أن يبذل المورد قصارى جهده للتعامل مع هذا الظرف القاهر واستئناف التنفيذ بموجب أحكام هذا الاتفاقية وأو أي عقد.
23.2 A "Force Majeure Event" means any event beyond a Party's reasonable control, which by its nature could not have been foreseen, or, if it could have been foreseen, was unavoidable, including strikes, lock-outs or other industrial disputes (whether involving its own workforce or a third party's), acts of God, war, terrorism, riot, civil commotion, interference by civil or military authorities, armed conflict, malicious damage, nuclear, chemical or biological contamination, sonic boom, explosions, collapse of building structures, fires, floods, storms, earthquakes, loss at sea, epidemics or similar events, natural disasters, or extreme adverse weather conditions.	23.2 يقصد بالظرف القاهر أي حدث خارج عن حدود السيطرة المعقولة لأي من الطرفين، والذي ليس من الممكن بطبيعة الحال توقعه، بما في ذلك الإضرابات، وإغلاق أماكن العمل، أو غير ذلك من النزاعات العمالية (سواءً تتضمن القوة العاملة للطرفين أو لطرف ثالث)، وحوادث القضاء والقدر، والحروب، والأعمال الإرهابية، وأعمال الشغب، والإضرابات المدنية، وتدخلات السلطات المدنية أو العسكرية، والنزاعات المسلحة، والأضرار الكيماوية، والتلوث النووي أو الكيماوي أو الحيوي، والانفجارات الصوتية، والتفجيرات، وانهيار المباني، والحرائق، والفيضانات، والعواصف، والزلازل، والهلاك في البحر، والأوبئة أو ما شابه، والكوارث الطبيعية، وسوء الأحوال الجوية لدرجة شديدة.

23.3	If any events or circumstances prevent the Supplier from carrying out its obligations under the Agreement and/or any Contract for a continuous period of more than 14 days, the Customer may terminate the Agreement and/or any Contract immediately by giving written notice to the Supplier in accordance with Clause 22.	إذا لم يتمكن المورد من تنفيذ التزاماته المنوطة به بموجب هذا الاتفاقية وأو أي عقد نتيجة أي أحداث أو ظروف لمدة متواصلة تزيد على 14 يوماً، يحق للعميل إلغاء العقد أو الاتفاقية على الفور عبر إرسال إخطار خطي للمورد وفقاً للبند 22.	23.3
24.	DISPUTE RESOLUTION	حل النزاعات	24.
24.1	If any performance dates or service level is not met, or if a Party otherwise fails to perform its obligations under the Agreement and/or any Contract, then without prejudice to the Parties' rights under the Agreement and/or any Contract, the relevant Party shall escalate the issue to the Customer and Supplier Contacts and then to their respective senior management for resolution (including agreeing any necessary changes or improvements within a settled timeframe).	عند عدم الالتزام بتواريخ الأداء أو مستوى الخدمة، أو عند فشل الطرف في تادية مهامه بموجب الاتفاقية وأو أي عقد، يجب على الطرف المعني بدون المساس بحقوق الأطراف الممنوحة بموجب الاتفاقية وأو أي عقد تصعيد المشكلة إلى جهات اتصال العميل والمورد ومن ثم إلى الإدارة العليا لكل منهما لحل المشكلة (بما في ذلك الموافقة على أي تغييرات أو تحسينات ضرورية في إطار زمني محدد).	24.1
24.2	If having used reasonable endeavours to settle a dispute informally either Party considers the dispute cannot be so settled, either Party may give notice that the dispute is being referred to settlement by the Yemeni courts , in accordance with Clause 26.	إذا تم بذل جهود معقولة لحل النزاع بطريقة غير رسمية وأقر أي من الأطراف أنه لا يمكن حل أو تسوية النزاع ، يجوز لأي من الأطراف أن يرسل إخطاراً يفيد بأن النزاع قد أُحيل إلى التسوية من قبل المحاكم اليمنية ذات الاختصاص وفقاً لأحكام البند (26).	24.2
24.3	Nothing in the Agreement shall prevent any party from taking such action as it deems appropriate (including any application to a relevant court) for injunctive relief or other emergency or interim relief.	لا يوجد في الاتفاقية ما يمنع أي طرف من اتخاذ التدابير حسب ما تراه مناسباً (بما في ذلك تقديم الطلب إلى المحكمة المختصة) للحصول على تعويضات بحكم قضائي من المحكمة أو تعويضات طارئة أو مؤقتة.	24.3
25.	GENERAL	شروط عامة	25.
25.1	Assignment and subcontracting	الإحالة والتعاقد من الباطن	25.1
(a)	The Customer may at any time assign, transfer, charge, subcontract, novate or deal in any other manner with any or all of its rights or obligations under the Agreement and/or any Contract.	(أ) يحق للعميل التنازل عن أو نقل أو إحالة أو رهن أو التعاقد من الباطن على أي من حقوقه أو التزاماته بموجب هذا العقد أو التصرف فيها بأي شكل آخر.	(a)
(b)	The Supplier may not assign, transfer, charge, subcontract, novate or deal in any other manner with any or all of its rights or obligations under the Agreement and/or any Contract without the Customer's prior written consent. Any subcontract shall allow the Customer the same rights of inspection and testing as set out in Clause 7.4 above.	(ب) لا يحق للمورد التنازل عن أو إحالة أو رهن أو التعاقد من الباطن على أي من التزاماته أو حقوقه بموجب هذا العقد أو التصرف بأي شكل آخر في أي منها دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من العميل. يجب أن يمنح أي تعاقد من الباطن العمل نفس حقوق التفتيش والفحص المنصوص عليها في البند 7.4 أعلاه.	(b)
25.2	Severance	تجزئة العقد	25.2

(a) If any court or competent authority finds that any provision of the Agreement and/or any Contract (or part of any provision) is invalid, illegal or unenforceable, that provision or part-provision shall, to the extent required, be deemed to be deleted, and the validity and enforceability of the other provisions of the Agreement and/or any Contract shall not be affected.	(a) إذا وجدت أي محكمة أو سلطة مختصة أن أي من أحكام هذا العقد أو الاتفاقية (أو أي جزء من أي فقرة أو حكم) غير صحيح أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ، يُعتبر هذا الحكم أو هذا الجزء من الحكم محذوفًا، وللحد المطلوب، ولا تتأثر صحة الأحكام الأخرى في العقد أو الاتفاقية أو قابليتها للتنفيذ.
(b) If any invalid, unenforceable or illegal provision of the Agreement and/or any Contract would be valid, enforceable and legal if some part of it were deleted, the provision shall apply with the minimum modification necessary to make it legal, valid and enforceable.	(b) إذا كان أي حكم غير صحيح أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ من شأنه أن يكون صحيحًا وقانونيًا وقابلًا للتنفيذ إذا حُذفت بعض أجزائه، فإن هذا الحكم ينطبق مع أقل قدر ممكن من التعديل اللازم ليصبح قانونيًا أو صحيحًا أو قابلًا للتنفيذ.
25.3 Waiver and cumulative remedies	25.3 التنازل وسبل الانتصاف التراكمية
(a) No waiver of any right or remedy under the Agreement and/or any Contract shall be effective unless it is in writing and signed by both Parties. No failure or delay by a Party in exercising any right or remedy under the Agreement and/or any Contract or by law shall constitute a waiver of that or any other right or remedy, nor preclude or restrict its further exercise. No single or partial exercise of such right or remedy shall preclude or restrict the further exercise of that or any other right or remedy.	(a) لا يكون أي تنازل عن أي حق أو أي سبيل للانتصاف في إطار هذا الاتفاقية وأو أي عقد ساري المفعول ما لم يكن مكتوبًا وموقعًا من جانب كلا الطرفين، ولا يُشكل إخفاق أو تأخر أحد الأطراف لممارسة أي حق من حقوقه أو سبيل من سبل الانتصاف في إطار هذا العقد تنازلًا عن هذا الحق أو سبيل الانتصاف أو ما إلى ذلك، ولا يحول ذلك دون ممارسته أو يقيدها، ولا تحول أي ممارسة فردية أو جزئية لهذا الحق أو سبيل الانتصاف دون الممارسة المستمرة لهذا الحق أو غيره من الحقوق أو سبل الانتصاف ولا تقيدها.
(b) Unless specifically provided otherwise, rights arising under the Agreement and/or any Contract are cumulative and do not exclude rights provided by law.	(b) تُعد الحقوق الناشئة عن هذا العقد تراكمية ولا تستثنى الحقوق التي يكفلها القانون، ما لم يُنص على وجه الخصوص على خلاف ذلك..
25.4 No partnership	25.4 انتفاء الشراكة
Nothing in the Agreement and/or any Contract is intended to, or shall be deemed to, constitute a partnership or joint venture of any kind between the Parties, nor constitute any Party the agent of another party for any purpose. No Party shall have authority to act as agent for, or to bind, the other Party in any way.	لا يوجد في هذا الاتفاقية وأو أي عقد ما يُقصد به أو يُفهم على أنه يشكل شراكة أو مشروعًا مشتركًا من أي نوع بين الأطراف، أو يمكن أن يعتبر أيًا من الطرفين وكيلًا للطرف الآخر لأي غرض، ولا يملك أي من الطرفين الصلاحية للتصرف كوكيل للطرف الآخر أو السلطة لإلزامه قانونيًا بأي شكل من الأشكال..
25.5 Third party rights	25.5 حقوق الأطراف الخارجية
A person who is not a party to the Agreement and/or any Contract shall not have any rights under or in connection with it.	لا يتمتع أي شخص ليس طرفًا في هذا الاتفاقية وأو أي عقد بأية حقوق بموجب الاتفاقية وأو أي عقد أو فيما يتعلق بهما
25.6 Variation	25.6 التغييرات

<p>Any variation to the Agreement and/or any Contract, including the introduction of any additional terms and conditions, shall only be binding when agreed in writing and signed by the Customer.</p>	<p>لا يجوز إجراء أي تغيير على بنود الاتفاقية و/أو أي عقد، بما في ذلك إضافة أي شروط وأحكام، إلا بموافقة خطية موقعة من العميل.</p>
<p>25.7 Inconsistency</p>	<p>25.7 تضارب الأحكام</p>
<p>In the event of any inconsistency between the Agreement and any Purchase Order, the terms of the Agreement shall prevail to the extent necessary to resolve such inconsistency.</p>	<p>عند وجود تضارب أو اختلاف بين الاتفاقية وأي نموذج أمر شراء، فيجب اتباع شروط الاتفاقية بالقدر اللازم لحل هذا التضارب.</p>
<p>25.8 Entire agreement</p>	<p>25.8 كامل الاتفاقية</p>
<p>The Agreement (including, for the avoidance of doubt, any schedules thereto) and any applicable Purchase Order Form entered into between the Parties set out the whole agreement between the Parties in respect of the provision of the Goods and supersede any previous draft, agreement, arrangement or understanding, whether in writing or not, relating to the provision of the Goods. It is agreed that:</p>	<p>تشكل الاتفاقية (بما في ذلك، لتجنب الشك، أي مرفقات تابعة لها) وأي نموذج أمر شراء ذو صلة تم إبرامه بين الطرفين كامل الاتفاقية بين الطرفين فيما يتعلق بتوريد المشتريات، وتبطل أي مسودة أو اتفاقية أو ترتيبات أو فهم سابق متعلق بتقديم المشتريات سواء في صورة خطية أم لا. وقد اتفقت الأطراف على ما يلي:</p>
<p>(a) no Party has relied on or shall have any claim or remedy arising under or in connection with any statement, representation, warranty or undertaking made by or on behalf of the other Party in relation to the provision of the Goods that is not expressly set out in the Agreement and any applicable Purchase Order Form under which the relevant Goods are being provided; and</p>	<p>(a) لم يعتمد أي طرف أو سيكون لديه أي مطالبات أو تعويضات ناجمة عن أو ذات صلة بأي تصريح أو تمثيل أو ضمان أو تعهد من قبل أو بالنيابة عن الطرف الثاني، فيما يتعلق بتقديم المشتريات غير المنصوص عليها صراحة في الاتفاقية أو أي نموذج أمر شراء ذي صلة يتم بموجبه تقديم المشتريات ذات الصلة،</p>
<p>(b) any terms or conditions implied by law in any jurisdiction in relation to the provision of the Goods are excluded to the fullest extent permitted by law or, if incapable of exclusion, any rights or remedies in relation to them are irrevocably waived.</p>	<p>(b) استبعاد أي شروط أو أحكام ينص عليها القانون ضمن اختصاص الولاية القضائية، فيما يتعلق بتوفير المشتريات، إلى أقصى حد يسمح به القانون، وإذا لم يتمكن استبعادها، سيتم التنازل عن أي حقوق أو تعويضات تتعلق بها بشكل نهائي غير قابل للإبطال.</p>
<p>Nothing in this Clause 25.8 shall limit any liability for (or remedy in respect of) fraud or fraudulent misrepresentation.</p>	<p>لا يوجد أي شيء في البند 25.8 يمكنه أن يحد من أي مسؤولية تجاه (أو سبل انتصاف فيما يتعلق ب) الاحتيال أو التضليل الاحتيالي.</p>
<p>25.9 Copies and Language</p>	<p>25.9 النسخ واللغات</p>
<p>The Contract has been executed in two identical copies in the English and Arabic languages. In the event of any conflict, the English version of the Contract prevails.</p>	<p>تم توقيع هذا العقد من نسختين متطابقتين باللغتين الإنجليزية والعربية. وفي حالة نشوب أي نزاع بشأن العقد، ستكون الأولوية للعقد المكتوب باللغة الإنجليزية.</p>
<p>26. GOVERNING LAW AND JURISDICTION</p>	<p>26. القانون الحاكم والاختصاص القضائي</p>

<p>26.1 The Agreement and any Contract shall be governed by and construed in accordance with the applicable Yemeni laws. The Parties irrevocably submit to the exclusive jurisdiction of the concerned courts to settle any dispute or claim arising out of or in connection with the Agreement and any Contract or their subject matter or formation (including non-contractual disputes or claims).</p>	<p>26.1 تخضع الاتفاقية وأي عقد للقوانين اليمنية المعمول بها . ويتم تفسيره وفقاً لها، ويسلم الطرفان تسليمًا نهائيًا بالاختصاص القضائي للمحاكم ذات الصلة لتسوية أي نزاع أو مطالبة قد تنشأ عن الاتفاقية أو العقد أو موضوعه أو صياغته أو تتعلق بها (ويشمل ذلك المطالبات أو النزاعات غير التعاقدية).</p>
<p>THIS AGREEMENT is entered into by the Parties on the date above stated.</p>	<p>أبرمت هذه الاتفاقية من قبل الأطراف في التاريخ المذكور أعلاه.</p>
<p>Signed for and on behalf of the Supplier:</p>	<p>تم توقيعها نيابة عن العميل:</p>
<p>Signature _____</p>	<p>..... التوقيع</p>
<p>Name _____</p>	<p>..... الاسم</p>
<p>Position _____</p>	<p>..... الوظيفة</p>
<p>Date _____</p>	<p>..... التاريخ:</p>
<p>Signed for and on behalf of the Customer:</p>	<p>تم توقيعها نيابة عن المورد:</p>
<p>Signature _____</p>	<p>..... التوقيع</p>
<p>Name _____</p>	<p>..... الاسم</p>
<p>Position _____</p>	<p>..... الوظيفة</p>
<p>Date _____</p>	<p>..... التاريخ:</p>
<p><i>[Delete second signature if not required]</i></p>	<p><i>[قم بحذف التوقيع الثاني إذا لم يكن متطلبًا]</i></p>
<p>Second signature for and on behalf of the Supplier:</p>	<p>التوقيع الثاني نيابة عن المورد:</p>
<p>Signature _____</p>	<p>..... التوقيع</p>
<p>Name _____</p>	<p>..... الاسم</p>
<p>Position _____</p>	<p>..... الوظيفة</p>
<p>Date _____</p>	<p>..... التاريخ:</p>

PURCHASE ORDER (PO)

Issuance Location:		Delivery Location:		Supplier:			
Date:		Expected delivery Date:					
Purchase Order:		Department:					
PR number:		Donor :					
Sn	Description	Specification	Unit	Quantity	Unit Price	Total Price	Budget ID
TOTAL:							

Supplied according to the following conditions

Delivery terms:	Agreed:	On behalf of FMFC:	On behalf of Supplier:
		Name:	Name:
		Date:	Date:
Payment terms:		Signature & Stamp	Signature & Stamp
Other information:			

FINANCE CHECK

Date: _____ Name: _____ Signature: _____

INTERNAL AUDITOR CHECK

Date: _____ Name: _____ Signature: _____